دور الملكة آن الاولى في توحيد انكلترا واسكتلندا عام ١٧٠٧

أ.م.د. تماضر عبد الجبار ابراهيم الاحمدي

الجامعة المستنصرية- كلية التربية الاساسية/ قسم التاريخ

الايميل: leath2007abr@yahoo.com

دور الملكة آن الاولى
في توحيد انكلترا واسكتلندا عام (١٧٠٧)

أ.م.د. تماضر عبد الجبار ابراهيم الاحمدي

الملخص: تطرقت الدراسة الى توحيد مملكتي انكلترا واسكتلندا، اذ تناولت الاحداث التي تزامنت مع توحيد المملكتين لأكثر من مئة عام، والجهود المبذولة من جانب كلتا المملكتين في المحادثات المتداولة بينهما، والهادفة الى ارساء اسس التوحيد بين المملكتين، وما رافقها من دعم ومساندة الملوك لها خاصة الملكة آن الاولى، مما مكن الاخيرة من عقد اتفاقية الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا عام ١٧٠٧.

The study focused on the unification of the Kingdoms of England and Scotland, which dealt with the events that coincided with the unification of the two kingdoms for more than 100 years, and the efforts exerted by the two kingdoms in the current talks between them aimed at establishing the foundations of the unification between the two kingdoms and the accompanying support and support of the kings, The Queen Anne, enabling the latter to conclude the Union Agreement between England and Scotland in 1707.

المقدمة:

تهدف الدراسة الى التعرف على تطور الاحداث التي تزامنت مع اتحاد مملكتي انكلترا واسكتلندا عام ١٧٠٧، إذ تعد ثمرة جهود اكثر من مائة عام، وبدأت جذور ذلك الاتحاد في عام ١٦٠٣ في مدة حكم الملك جيمس السادس(James vl) الذي اقتصر ذلك الاتحاد على التاج فقط، وكان اول

بوادر الاتحاد البرلماني بين مملكتي انكلترا واسكتلندا في الكومنولث الانكليزي بين عامي(١٦٤٩-١٦٦٠)، والمحادثات الرسمية بين مملكتي انكلترا واسكتلندا بخصوص الاتحاد بدأت في نهاية حكم الملك وليم الثالث(William) بين عامي(١٧٠٠-١٧٠٢)، واثناء حكم الملكة آن الاولى(Anne) بين عامي(١٧٠٢-١٧٠٧)، اذ عمدت الاخيرة الى تشجيع وزرائها في دعم ومساندة المحادثات المتداولة بين المفاوضين، وعلى الرغم من العقبات التي واجهت المفاوضات مما ادى الى توقف المحادثات بسبب عدم ايجاد الحلول لبعض المسائل، الا ان الملكة آن الاولى شجعت المفاوضين لأعاده المحادثات ودعمها ومساندتها بكل الوسائل الممكنة لتصديق بنود الاتحاد المقترحة، والعامل الرئيس الذي دفع الملكة آن الاولى لدعم ومتابعة المفاوضات بشكل متواصل حرب انكلترا ضد فرنسا، وحاجة الاولى لدعم ومساندة الاسكتلنديين .

قسم البحث الى ثلاث مباحث ومقدمة وخاتمة ومصادر.

تضمن الدراسة ثلاثة مباحث، كان المبحث الاول بعنوان (الجذور التاريخية للاتحاد بين انكلترا واسكتلندا حتى عام١٧٠٠)، تناول مطلبان، الاول، اتحاد التاجان الانكليزي والاسكتلندي بين عامي(١٦٠٣-١٦٦٠)، والثاني، اعادة الملكية لحكم انكلترا بين عامي(١٦٦٠-١٦٩٩). تطرق المبحث الثاني الى عنوان (محادثات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا في السنوات(١٧٠٠-١٧٠٥))، تناول مطلبان، الاول، المرحلة الاولى لمحادثات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا بين عامي(١٧٠٠-١٧٠٤)، والثاني، المرحلة الثانية لمحادثات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا عام ١٧٠٥. اما المبحث الثالث والاخير بعنوان (تصديق اتفاقية الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا بين عامي(١٧٠٦-١٧٠٧))، وكان في ثلاث مطالب، الاول، المفاوضات بين انكلترا واسكتلندا عام ١٧٠٦،

والثاني، تصديق اتفاقية الاتحاد في البرلمان الاسكتلندي بين عامي(١٧٠٦-١٧٠٧)، والثالث، تصديق اتفاقية الاتحاد في البرلمان الانكليزي عام١٧٠٧.

اعتمدت الدراسة على منهجية البحث التاريخي في عرض وقائع الاحداث وتحليلها بأسلوب تاريخي. وقد اعتمدت الباحثة على وثائق البرلمان الغير منشورة التي تناولت تفاصيل المحادثات بين النواب المفاوضين في الاثناء تلك، وعنوانها :

Act of Union 1707," Union of the Crowns", UK Parliament, Archived from the Original on 15 June 2008.

المبحث الاول: الجذور التاريخية للاتحاد بين انكلترا واسكتلندا حتى عام١٧٠٠:

اولا: اتحاد التاجان الانكليزي والاسكتلندي (١٦٠٣-١٦٦٠):

انكلترا واسكتلندا مملكتين منفصلتين، وكانت محاولات الملك ادوارد الاول (Edward I)[١] للسيطرة على اسكتلندا في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر غير موفقة. وفي مدة حكم اليزابيث الاولى(Elizabeth I)[٢] ملكة انكلترا عام ١٥٥٨، صار الاتحاد محتملا لأنها لم تتزوج ولم يكن لديها ابناء، لذلك كانت وريثتها ماري(Mary)[٣] الكاثوليكية ملكة اسكتلندا، وتعهدت الاخيرة باتحاد سلمي بين المملكتين، الا ان الملكة ماري اضطرت الى التنازل عن عرش اسكتلندا الى ابنها الصغير جيمس السادس(James VI) عام١٥٦٧، الذي نشا كبروتستانتي، وصار وريثا للعرش الانكليزي بعد وفاة اليزابيث الاولى ملكة انكلترا، اذ تولى حكم انكلترا عام١٦٠٣، ولقب جيمس

الاول في انكلترا وجيمس السادس في اسكتلندا، وبذلك اشتركت انكلترا واسكتلندا في حكم الملك جيمس السادس وعرف ذلك **اتحاد التاج**(٤).

الملك جيمس السادس ملك انكلترا واسكتلندا لم يكن مقتنعاً بذلك الاتحاد الذي اقتصر على التاج فقط، اذ اراد اتحادا كاملا يمكنه من توحيد المملكتين في مملكة واحدة، لذلك بعد وصوله الى لندن في ايار١٦٠٣، عمد الى اتخاذ العديد من الاجراءات التي مكنته من توحيد مملكتي انكلترا واسكتلندا، وكان انشاء كنيسة موحدة في انكلترا واسكتلندا يحكمها اساقفة كخطوة اولى في رؤيته لدولة مركزية موحدة، واصدر مرسوما ملكيا بموجبه افضى على نفسه لقب "**ملك بريطانيا العظمى**" وليس **ملك انكلترا واسكتلندا** في تشرين الاول١٦٠٤، وبذلك منح لحكمه وشخصيته طابعا بريطانيا، وكذلك شكلت لجنة من النواب الانكليز والاسكتلنديين للنظر في كيفية انشاء اتحاد مثالي بين انكلترا واسكتلندا في تشرين الاول١٦٠٤، على الرغم من تلك الاجراءات إلا أن الملك جيمس السادس لم يتمكن من تحقيق هدفه في توحيد مملكتي انكلترا واسكتلندا بمدة قصير، لذا كان عليه اتخاذ عدة اجراءات في البداية تسبق توحيد المملكتين. فضلاً عن ذلك امر الملك جيمس السادس ان يكون علم الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا يحمل صليبين الاول للقديس جورج والثاني للقديس سانت اندرو في عام١٦٠٦، وسمي **علم جاك الاتحاد** وتعني جيمس باللاتينية، واستخدم جزء منفصل من ذلك العلم في اسكتلندا اثناء القرن السابع عشر(٥). يتبين من ذلك ان الملك جيمس السادس ركز على اهمية انشاء كنيسة موحدة في انكلترا واسكتلندا يحكمها اساقفة، لمعرفته اهمية تأثير الجانب الديني في توحيد المملكتين في الاثناء تلك، بالاضافة الى الاجراءات الاخرى التي تعزز التقارب بين المملكتين.

كان توحيد القوانين والبرلمانيين والاقتصاديين في كلتا المملكتين انكلترا واسكتلندا لا تحظى بتأييد في وستمنستر، وتم مناقشة توصيات اعضاء لجنة عام١٦٠٤ لمدة طويلة من تشرين الثاني١٦٠٦ حتى تموز١٦٠٧، فضلاً عن وجود اتفاق سابق على الغاء القوانين العدائية ضد الاسكتلنديين، الا ان الاتحاد بين المملكتين لم يتم، بسبب رفض البرلمان الانكليزي وخشيته من ان يؤدي الاتحاد الى فرض هيكل مطلق شبيهاً بكنيسة اسكتلندا، وكانت الكنيستان الانكليزية[٦] والاسكتلندية[٧] مختلفتان تماما في الهيكل والعقيدة، وعليه اتخذ الملك جيمس السادس موقفا عدائيا تجاه البرلمان الانكليزي ووصفه بانه: "**جرداء بآراء مسبقة**"، بعد فشل الملك جيمس السادس في توحيد مملكتي انكلترا واسكتلندا، كان عليه ان يكتفي بالاصلاحات الرمزية والشكلية. وفي عام١٦١٠، حاول الملك جيمس السادس اعادة مناقشة توصيات اعضاء لجنة عام١٦٠٤، الا انه فشل في تحقيق ذلك[٨]. يتوضح ان أخفاق الملك جيمس السادس في توطيد اسس التعاون بين مملكتي انكلترا واسكتلندا في مملكة موحدة بسبب قلت الدوافع والاسباب التي لم تكن كافية لاقناع البرلمان الانكليزي بأهمية توثيق الاتحاد مع اسكتلندا، لاسيما فيما يتعلق بقلق البرلمان الانكليزي من فرض هيكل كنيسة اسكتلندا في جميع انحاء انكلترا.

توفي الملك جيمس السادس في اذار١٦٢٥ ليخلفه ابنه شارل الاول(Charles I)، الذي لم يكن مهتما بتوحيد مملكتي انكلترا واسكتلندا، الا انه كان حريصا على تأكيد سلطته في كل منهما، وبعد ان توترت علاقة الملك شارل الاول مع البرلمان الانكليزي في وستمنستر عام١٦٢٩، حل البرلمان وحكم انكلترا حكما فرديا لمدة احدى عشر عاما بين عامي(١٦٢٩-١٦٤٠)، ولم يتم استدعاء البرلمان الانكليزي للانعقاد اثناء تلك المدة[٩].

حاول الملك شارل الاول فرض ارادته على الكنيستين الانكليزية والاسكتلندية مما كان سبباً في اندلاع **الحرب الاهلية الانكليزية**[١٠] بين الممالك الثلاث انكلترا واسكتلندا وايرلندا بين عامي(١٦٤٢–١٦٥١)، فضلاً، كانت هناك تدخلات متكررة من جانب كل مملكة ضد مملكة اخرى في النزاعات الداخلية، اذ شاركت القوات الانكليزية والاسكتلندية في قمع التمرد الكاثوليكي في ايرلندا عام١٦٤١، وهاجم الاسكتلنديون ايرلندا عام١٦٤٢، بالمقابل اجتاحت القوات الايرلندية انكلترا عام١٦٤٣، واسكتلندا عام١٦٤٤، وكذلك دخلت الجيوش الاسكتلندية الى انكلترا في عام١٦٣٩ وعام١٦٤٠ وعام١٦٤٣ وعام١٦٤٨ وعام١٦٥١، نتيجة لذلك اجتاحت القوات الانكليزية بقيادة اوليفر كرومويل(Oliver Cromwell)[١١] اسكتلندا وايرلندا بين عامي(١٦٤٩–١٦٥١)، وتمكنت من القضاة على المعارضة فيها[١٢].

في الوقت نفسه، سيطرت قوات اوليفر كرومويل على انكلترا، واسر الملك شارل الاول، الا ان الاخير كان قد تمكن من الاتفاق مع الاسكتلنديين الذين تعهدوا بالسيطرة على انكلترا نيابة عنه، واعادته لحكم لانكلترا بشرط سيادة الكنيسة الاسكتلندية في انكلترا لمدة ثلاث سنوات، وادى ذلك لحدوث الحرب الاهلية الثانية عام١٦٤٨، بعد ان توجهت القوات الاسكتلنديين للسيطرة على انكلترا وواجهت قوات الجيش النموذجي الجديد الذي قاده اوليفر كرومويل، وتمكن الاخيرين من التفوق العسكري على القوات الاسكتلندية في بريستون (Preston) في اب ١٦٤٨، ثم توجه الجيش النموذجي الجديد لتطهير البرلمان نفسه من النواب المؤيدون للكنيسة الاسكتلندية في كانون الاول١٦٤٨، وتبع ذلك محاكمة واعدام الملك شارل الاول في كانون الثاني١٦٤٩، نتيجة لذلك اعلنت الكنيسة الاسكتلندية بان شارل الثاني(Charles II) ملك اسكتلندا

وانكلترا، وسعت لأعادته الى العرش الانكليزي في شباط١٦٤٩، في الاثناء تلك سيطر اوليفر كرومويل على حكم انكلترا بين عامي(١٦٤٩-١٦٥٨) وبعده ابنه ريتشارد بين عامي(١٦٥٨-١٦٦٠)[١٣]. نستدل بان الاجراءات التي اتخذها الملك شارل الاول تجاه الكنيستان كانت بمثابة التمهيد للاتحاد السياسي بين انكلترا واسكتلندا، الا ان ذلك ادى لحدوث الحروب الاهلية الانكليزي بين انكلترا واسكتلندا وايرلندا بين عامي(١٦٤٢-١٦٥١) التي استمرت بعد اعدامه عام١٦٤٩، وادى لسيطر اوليفر كرومويل على حكم انكلترا.

في الاثناء تلك، اعلن اوليفر كرومويل **كومنولث انكلترا**[١٤] في التاسع عشر من ايار ١٦٤٩، اذ تمكن اوليفر كرومويل من فرض سلطته مدعومتا بالتهديد بالقوة وخاصة ضد الاسكتلنديين، مكنه ذلك من ضم اسكتلندا وايرلندا الى الكومنولث الانكليزي في اتحاد انكلترا واسكتلندا وايرلندا في برلمان واحد في وستمنستر، وذلك الامر كان المرة الاولى التي يمثل فيها برلمان وستمنستر الممالك الثلاث، وتم مناقشة مسالة الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا في عام١٦٥٢، وبموجب ذلك اقر مرسوم من جانب النواب المؤيدين للاتحاد بين انكلترا واسكتلندا في الثاني عشر من نيسان١٦٥٤، الذي انشئ بموجبه كومنولث انكلترا واسكتلندا وايرلندا، وكان عدد النواب الاسكتلنديين ثلاثون، والعدد نفسه للنواب الايرلنديين، الذين اجتمعوا مع النواب الانكليز في برلمان عام١٦٥٤، وتم التصديق على كومنولث انكلترا من جانب النواب في البرلمان الثاني الذي عقد في السادس والعشرين من حزيران١٦٥٧، بالاضافة الى زيادة عدد النواب الى ثلاثون نائبا لكل من اسكتلندا وايرلندا الى جانب النواب الانكليزية في البرلمان، وبذلك أنشئ برلمان موحد في وستمنستر للممالك

الثلاث[١٥]. يتوضح بان **كومنولث انكلترا** شكل اول بوادر الاتحاد البرلماني بين الممالك الثلاث انكلترا واسكتلندا وايرلندا بين عامي(١٦٤٩-١٦٦٠).

ثانيا: اعادة الملكية لحكم انكلترا (١٦٦٠-١٦٩٩):

التجارة الحرة التي انشات داخل الكومنولث الانكليزي بين الممالك الثلاث انكلترا واسكتلندا وايرلندا، كانت قد ادت الى تضاءل المنافع الاقتصادية المتعلقة بقلة الضرائب اللازمة لتمويل الجيوش، وكان اتحاد اسكتلندا مع انكلترا مرتبطا بامتلاك الاراضي والاستفادة منها من الناحية العسكري، وفي انكلترا كانت الضرائب عاليا جدا، ولم تلقى تلك الضرائب تأييد في كلتا المملكتين انكلترا واسكتلندا، غير ان التجارة الحرة داخل الكومنولث قد اوقف العمل بها بعد استعادة شارل الثاني حكمه انكلترا واسكتلندا في الرابع عشر من ايار١٦٦٠، على الرغم من الالتماس الذي قدمه اعضاء البرلمان الاسكتلنديين في الكومنولث لاستمرار العمل بها[١٦].

تضرر الاقتصاد الاسكتلندي في مدة حكم الملك شارل الثاني بسبب قوانين الملاحة الانكليزية عام١٦٦٠، فضلاً عن الحرب الانكليزية مع هولندا عام١٦٦٣، لان اسكتلندا كانت الاسواق الرئيسية للتصدير، وعليه شكلت في كانون الثاني١٦٦٨ لجنة التجارة الانكلو-سكوت لايجاد الحلول الاقتصادية، واثناء اجتماعها لم يقدم الانكليز تنازلات اقتصادية لأنه ليس لديهم منفعة في ذلك، بينما كان لدى الاسكتلنديين القليل لتقديمه في المقابل، لذلك لم تتمكن تلك اللجنة من ايجاد الحلول الاقتصادية. اضافة الى ذلك، حاول الملك شارل الثاني اجرى محادثات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا عام١٦٦٩، وكان يهدف من تلك المحادثات اضعاف العلاقات التجارية والسياسية لاسكتلندا مع الهولنديين، الا ان المعارضة ازدادت بين المفاوضين في انكلترا واسكتلندا نهاية

عام١٦٦٩، وادى ذلك الى توقف المفاوضات بينهما[١٧]. وهكذا فان سياسة انكلترا ادت الى اضعاف اقتصاد اسكتلندا، إذ حاول الملك شارل الثاني وضع العقبات ضد تعاون اسكتلندا مع مملكة اخرى، وذلك من اجل اضعافها وتهيئتها للاتحاد مع انكلترا.

من جانب اخر، كان الكثير ممن رفضوا الالتزام بالكنيسة البروتستانتية الرسمية في انكلترا واسكتلندا، لذلك وصفوا من جانب الاخيرين بانهم معارضين او غير ملتزمين. اما في ايرلندا فقد نظرت الطبقة الحاكمة الى المنشقين الكاثوليك على انهم يحملون وجهات نظر غير مؤيدة للحكومة تودي الى تهديد الاستقرار في ايرلندا[١٨]. يتوضح من ذلك توجهات الطبقة الحاكمة في انكلترا واسكتلندا كانت ذات مذهب ديني بروتستانتي.

خلف الملك شارل الثاني بعد وفاته شقيقه جيمس الثاني(James II) في انكلترا وجيمس السابع في اسكتلندا عام ١٦٨٥، كان الملك جيمس الثاني كاثوليكيا متدينا، واراد ان يؤمّن التسامح مع الكاثوليك في انكلترا، لذلك الغاء القوانين التي منعت مشاركتهم في الحكومة والمؤسسات العامة، مما ادى الى الارتياب والشك بنوأيه واهدافه في جعل الكاثوليكية الكنيسة الرسمية في انكلترا. اضافة الى ذلك، حاول الملك جيمس الثاني اقامة حكم مطلق في انكلترا، وتحويل انكلترا الى ملكية كاثوليكية، ادى ذلك في النهاية الى حدوث الثورة الجليلة في تشرين الثاني ١٦٨٨، وبدأت تلك الثورة بعد ولادة مولد ذكر للملك جيمس الثاني من زوجته الثانية الملكة ماري الكاثوليكية في حزيران١٦٨٨، مما ادى الى القلق على مستقبل الملكية في انكلترا يكون الى جانب الكاثوليك وليس الى جانب البروتستانت، نتيجة لذلك اراد بعض النبلاء الاسكتلنديين المعارضين للكاثوليكية تجنب ذلك الوضع المضطرب، وطلبوا من الامير وليم اورانج[١٩]

(William of Orange) من هولندا التدخل وحل الاضطراب، والاخير ابن عم وزوج ماري(Mary) الابنة الكبرى البروتستانتية للملك جيمس الثاني، فاستجاب الامير وليم لذلك الامر، وتقدم مع قواته باجتياح واسع باتجاه توربای(Torbay)في ديفون(Devon) في بداية تشرين الثاني١٦٨٨، وبعد عدة اسابيع من حدوث الثورة الجليلة هرب الملك جيمس الثاني الى فرنسا بعد ان تنازل عن العرش لابنته الكبرى ماري البروتستانتية وزوجها الامير وليم [٢٠]. يتبين ان قلق وارتياب البرلمان الانكليزي من اعادة سيطرة الكاثوليكية في انكلترا مدة حكم الملك جيمس الثاني، وزاد الامر سوء بعد ولادة ذكر له من زوجته الثانية الكاثوليكية كان العامل الرئيسي الذي شجع على حدوث الثورة الجليلة عام ١٦٨٨، وانتقال الحكم الى الابنة الكبرى البروتستانتية لجيمس الثاني وزوجها الامير وليم بشكل سلمي.

بعد حدوث الثورة الجليلة عام١٦٨٨، تم مناقشة فكرة الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا اثناء مداولات اعضاء البرلمان الاسكتلندي في ادنبره في شهري شباط– اذار١٦٨٩، وقد دعم خلالها الاساقفة الاسكتلنديين اقتراح الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا في محاولة للحفاظ على السيطرة الاسقفية على الكنيسة الاسكتلندية، وكان الملك وليم الثالث والملكة ماري الثانية داعمين للفكرة، وكتب الملك وليم الثالث بخصوص ذلك الاتفاق عن سعادته بان الكثير من النبلاء الاسكتلنديين فضلوا ذلك الاقتراح في محاولة للحفاظ على الاسقفية في الكنسية الاسكتلندية، خاصة وان كلتا المملكتين يشتركان في اللغة نفسها والمذهب البروتستانتي، فضلاً ان الاتحاد يساعد على تامين حماية الثورة الجليلة ضد الملك السابق جيمس الثاني واليعاقبة[٢١]، الا ان الاغلبية المشيخية في كنيسة اسكتلندا والبرلمان الانكليزي عارضوا الاتحاد، بالرغم من ذلك الغيت

الاسقفية في اسكتلندا عام١٦٩٠، مما ادى الى استبعاد عدد كبير من النواب السياسية الذين كانوا قد شكلوا فيما بعد العامل الاساسي لمعارضة الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا[٢٢]. نستدل بان الاساقفة الاسكتلنديين كانوا يؤيدون ما يضمن مصالحهم الشخصية دون مراعاه العواقب التي تواجه عقيدتهم الدينية.

في غضون ذلك، عُرض على الملك وليم الثالث والملكة ماري الثانية السيادة الملكية المشتركة في انكلترا، وتوجا في نيسان١٦٨٩، ولقب الملك وليم الثالث في انكلترا، وتم قبول العرض الرسمي للتاج الاسكتلندي من جانب الملك وليم الثالث والملكة ماري الثانية في الحادي عشر من ايار١٦٨٩، وصار وليم الثالث يعرف وليم الثاني في اسكتلندا. اضافة الى ذلك، اصدر البرلمان ما يعرف باسم **قانون الحقوق**(Bill of Rights)[٢٣] في كانون الاول١٦٨٩، والهدف من ذلك التشريع اعادة تنظيم عمل الملكية الانكليزية فيما بعد، والحيلولة دون ان يحكم الملك بشكل مستقل دون موافقة برلمانية مرة ثانية كما حدث في مدة حكم الملك شارل الثاني واخية الملك جيمس الثاني[٢٤]. يتوضح من قانون الحقوق عام١٦٨٩ محاولة البرلمان تقييد سلطة الملوك في حكم انكلترا.

في الوقت نفسه، عين مفوضين اسكتلنديين للتفاوض مع الانكليز بخصوص الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا، الا انهم اجتمعوا دون الاهتمام بأهمية ذلك الامر. كذلك قدم اقتراح للوحدة بين انكلترا واسكتلندا في مجلس اللوردات عام١٦٩٥، لكن لم يلقى اهتماما به. اما في اسكتلندا كان ينظر الى مسالة الاتحاد كفائدة كبيرة من جانب السياسيين الاسكتلنديين خلال تسعينات القرن السابع عشر، ويعود ذلك اساسا الى الحالة السيئة التي عانى منها الاقتصاد الاسكتلندي في الاثناء تلك. بالاضافة الى ذلك تلقت شركة اسكتلندا للتجارة في

افريقيا وجزر الهند اتفاق لزيادة اموالها من خلال استثمار الشركة في مشروع دارين(Darien scheme)عام ١٦٩٨، وقد وضع خطة المشروع وتم تمويلها بالكامل من جانب المستثمرين الاسكتلنديين لبناء مستعمرة **كاليدونيا الجديدة** على برزخ بنما(امريكا الوسطى) بهدف التجارة مع شرق اسيا، الا ان المشروع تعرض الى خسائر اكثر من مائة وخمسون الف جنية استرليني، وذلك الامر كان له اثر بالغ على الخسائر التي تعرض لها النظام التجاري الاسكتلندي، لذلك اعتبرت الخسائر المالية التي تكبدها ذلك المشروع من احد العوامل التي شجعت الاسكتلنديين على الاتحاد مع انكلترا. وفي عام١٦٩٩، جرت المحادثات بين النواب السياسيين في لندن وادنبره، واعترف الجانب الانكليزي بان الاتحاد يكون لافادة مصالح المملكتين انكلترا واسكتلندا، اذ كان يأمل الاسكتلنديين في اقامة اتحاد تجاري واتصال مباشر مع اسواق المستعمرات الانكليزية[٢٥]. يتبين ان مشروع دارين كان وهميا وخطط له من جانب انكلترا بهدف الضغط على اسكتلندا اقتصادية في محادثات الاتحاد بين المملكتين انكلترا واسكتلندا.

المبحث الثاني: محادثات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا (١٧٠٠-١٧٠٥):

اولا: المرحلة الاولى لمحادثات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا (١٧٠٠-١٧٠٤):

بداية عام١٧٠٠، صارت محادثات الاتحاد اكثر جدية ونشاطا استنادا الى الاقتراح التشريعي الذي دعمه الملك وليم الثالث، لذلك اجريت المحادثات في وستمنستر لمناقشة القانون التشريعي المقترح في مجلس اللوردات، الا ان ذلك القانون رفض من جانب مجلس العموم، وبات عدم مرونة وتشدد النواب الانكليز في تلك المحادثات الى عدم تغيير المواقف العدائية اتجاهّم التي كانت

منتشرة في اسكتلندا[٢٦]. يتوضح محاولة الملك وليم الثالث دعم التشريع القانوني المقترح لأضفى الصفة الرسمية الملكية على محادثات الاتحاد بين المملكتين انكلترا واسكتلندا، الا ان البرلمان الانكليزي كان يضع العقبات في سبيل اخفاق تلك محادثات.

بعث الملك وليم الثالث رسالة الى كلا المجلسين اللوردات والعموم في وستمنستر يحثهما فيها على اعادة النظر في محادثات اتحاد يوطد اواصر التقارب بشكل متين وراسخ بين المملكتين انكلترا واسكتلندا وتوحيدهما في برلمان واحد في شباط ١٧٠٢، الا ان الملك وليم الثالث عانى من مضاعفات بعد ان كسر عظمة الترقوة عندما القي من جواده في حديقة ريتشموند في بداية اذار١٧٠٢، وادى ذلك الى وفاته في الثامن من اذار من العام نفسه، وتولى حكم انكلترا اخت زوجته الملكة آن الاولى(Anne)[٢٧].

في الاثناء تلك، عين كلا البرلمانان الانكليزي والاسكتلندي مفاوضين لمناقشة الاتحاد بين المملكتين انكلترا واسكتلندا في المحادثات المقرر اجرائها في عام ١٧٠٢، الا ان الحرب كانت قد حدثت بين انكلترا–فرنسا[٢٨]، لذلك اجتمع المفاوضون لمناقشة الاتحاد في مقر القيادة هو احد المباني الحكومية في وايتهل في لندن تشرين الثاني١٧٠٢، لكن دون جدوى، ولم تصل المفاوضات الى نتيجة، وذلك بسبب ان السياسيين اليمينيون[٢٩] الذين ايدوا فكرة الاتحاد كانوا في مدة حكم الملك وليم الثالث، واثناء عقد الاجتماع كانوا قد اقيلوا وحل محلهم المحافظين الذين كان اهتمامهم قليلا بالاتحاد مع اسكتلندا[٣٠]. نستدل بان تغيير النواب السياسيين في البرلمان الانكليزي في بداية حكم الملكة آن الاولى عام١٧٠٢ كان له اثر سلبياً في محادثات الاتحاد.

اضافة الى ذلك، تمت مناقشة الجوانب الاخرى التي تتعلق بالتجارة والضرائب، اذ اتفق مبدئيا على دمج اتحاد البرلمانين في انكلترا واسكتلندا، وان يتخلى الاخرين عن برلمانهم، بالرغم من ذلك لم يسمح المفاوضين الانكليز للاسكتلنديين من التجارة مع اسواق المستعمرات الانكليزية الى ان يتم حل المسائل الاخرى. كذلك توقع المفاوضين الانكليز ان يدفع الاسكتلنديون نفس الضرائب التي يدفعها الانكليز، الا ان الاسكتلنديين كانوا قد ادعو ضعف قدرتهم المالية ولم يؤيدوا فكرة تطبيق نظام الضرائب الانكليزي في اسكتلندا. اما بالنسبة للجوانب الدينية كانت سبب اساسي لتعثر المحادثات، اذ تم مناقشة ما اذا كان يجب اعادة تأسيس الاسقفية الاسكتلندية وتكوين كنيسة اسكتلندية وطنية، وهل يمكن منحهم التسامح الذي لم يكن لديهم، وهل يجب ان تكون الاسقفية دون حماية، وذلك يعتمد على حسن نية كنيسة اسكتلندا (المشيخية)، كل ذلك تم مناقشته لكن لم تصل تلك المحادثات الى اتفاق بين المفاوضين بشان تلك المسائل[٣١].

في الوقت نفسه، تعثرت المحادثات في نهايتها بشان مسالة ما اذا كان ينبغي تعويض عدد كبيرة من المساهمين في اسهم شركة اسكتلندا من جانب الانكليز عن الخسائر التي تعرضوا لها في مشروع دارين، اذ حاول اللورد جودلفين(Godolphin) رئيس وزراء الملكة(وامين الخزانة) والسياسيين في انكلترا الذين كانوا يأملون في تسوية مشروع دارين كجزء من اتفاقية الاتحاد، الا ان الاسكتلنديين كانوا مصريين على اهمية تلك المسالة ويجب ان تكون ضمن بنود اتفاقية الاتحاد في محادثات الثالث من شباط١٧٠٣، لذا تم تأجيل تلك المحادثات الى تشرين الاول من العام نفسه، الا انها لم تعقد[٣٢]. نستخلص ان فشل محادثات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا التي كانت بأشراف اللورد جودلفين

رئيس وزراء الملكة آن الاولى عام١٧٠٣، بسبب عدم اتفاق المفاوضين الانكليز والاسكتلنديين على المسائل المتعلقة بالجانب الديني اضافة الى التجارة والضرائب ومشروع دارين، اذ اراد كل جانب منهما الحصول على مكاسب اقتصادية تفوق الجانب الاخر.

في اسكتلندا، جرت انتخابات البرلمان الاسكتلندي عام١٧٠٢، وشكل البرلمان الاسكتلندي الجديد في ادنبره في السادس من ايار١٧٠٣، وامل دوق كوينزبيري(Duke of Queensberry) المفوض السامي[٣٣] والممثل الشخصي للملكة آن الاولى في البرلمان الاسكتلندي الحصول على تعاون ومساعد اسكتلندا في تمويل انكلترا اثناء حربها ضد فرنسا، الا ان الاسكتلنديين كانوا غير راضين عن الانكليز خاصة بعد عرقلتهم المحادثات الاخيرة للاتحاد فيما يتعلق بالمسائل المهمة كالتجارة ومشروع دارين، لذلك استمر دوق كوينزبيري في تكرار محاولات التعاون مع الاسكتلنديين، من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير الاموال لانكلترا في حربها ضد فرنسا، بالمقابل قدم بعض اعضاء البرلمان الاسكتلندي في معارضتهم انكلترا تشريع **قانون الامن** للحفاظ على كنيسة اسكتلندا والتجارة وحماية الثورة الجليلة التي حدثت عام١٦٨٨. اضافة الى ذلك، اثار روكسبور(Roxburghe) مزيد من التوتر عندما اقترح اضافة بند جديد لقانون الامن ضد الانكليز في السادس عشر من تموز١٧٠٣، اذ حدد الذي يخلف الملكة آن الاولى في اسكتلندا لن يكون نفس الشخص في انكلترا، ما لم تتمكن اسكتلندا من استقلال تاجها، وحرية وسلطة برلمانها، وحرية مذهبها الديني، وتجارتها من التدخل الخارجي، واتخذت اسكتلندا تلك الاجراءات لتعبر عن عدم رضها ازاء الاجراءات المتخذة من جانب الملك وليم الثالث والبرلمان الانكليزي في تحديد وراثة هانوفر[٣٤] للحكم

بعد الملكة آن الاولى في قانون التسوية دون التشاور مع الاسكتلنديين في عام١٧٠١. كذلك اضيف بند اخر الى قانون الامن، ينص على انه لا ينبغي ان يكون هناك ملك مشترك في المملكتين انكلترا واسكتلندا، الا اذا منحت اسكتلندا حرية الوصول الى التجارة مع المستعمرات الانكليزية، نتيجة لذلك تمت الموافقة على تلك التشريعات القانونية من جانب الانكليز بعد تسعة عشر جلسة بموافقة اغلبية تسعة وخمسون نائب في الثالث عشر من اب ١٧٠٣[٣٥]. يتبين ان تشريع قانون الامن من جانب اسكتلندا ادى الى الضغط على البرلمان الانكليزي في محادثات الاتحاد بين المملكتين عام ١٧٠٣، وبعد موافقة الملكة آن الاولى اضطرت انكلترا الى الاستجابة لمطالب الاسكتلنديين خاصة فيما يتعلق بتجارتهم، بسبب تدهور الاقتصاد الاسكتلندي وحاجة انكلترا الى دعم اسكتلندا لها في حربها ضد فرنسا.

اثناء عقد الاجتماع في وستمنستر في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٧٠٤، اوضح اللورد جودلفين رئيس وزراء الملكة(وامين الخزانة) لمجلس اللوردات الاسباب التي دفعت الملكة آن الاولى الى موافقتها على قانون الامن الاسكتلندي بالرغم من ان ذلك القانون يحتوي على بعض الشروط غير المرغوب فيها من جانب انكلترا، الا انه كان من الضروري تامين حياد الاسكتلنديين لسلامة وحماية انكلترا اثناء حربها ضد فرنسا، لذلك اراد المحافظين معاقبة اللورد جودلفين لأنه سمح الموافقة على ذلك القانون، الا ان البعض الاخر وجد ان ذلك من شانه ان يؤدي الى زيادة العداء ضد الاسكتلنديين اثناء الاشارة الى ان تشريعاتهم كانت اقل اهمية من الانكليز، لذلك فضل العديد من السياسيين الانكليز الضغط الاقتصادي على الاسكتلنديين من خلال اتفاقية الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا[٣٦]. نستدل ان

السياسيين الانكليز كانوا على يقين من ان الضغط الاقتصادي على الاسكتلنديين كان افضل الوسائل لمواجهة قانون الامن الاسكتلندي، خاصة بعد تدهور الاقتصاد الاسكتلندي في الاثناء تلك.

ثانيا: المرحلة الثانية لمحادثات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا عام ١٧٠٥:

اجتمع نواب البرلمان الاسكتلندي في ادنبره في الثامن والعشرين من حزيران١٧٠٥، ولمدة شهر لم يتم مناقشة مسالة الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا، نتيجة لذلك حثت الملكة آن الاولى المفوض السامي الجديد دوق ارغيل(Duke of Argyll)، على اجرى مناقشات الاتحاد مع البرلمان الاسكتلندي في الثالث والعشرين من تموز من نفس العام، وفي الوقت نفسه تمكن اللورد جودلفين رئيس وزراء الملكة(وامين الخزانة) من اتخاذ الاجراءات الضرورية لتشجيع الاسكتلنديين على اجرى محادثات الاتحاد مع انكلترا في مدة اسبوعاً واحداً[٣٧]. يتضح اصرار الملكة آن الاولى على اجراء محادثات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا على الرغم من فشلها سابقاً، لحاجة انكلترا الى دعم ومساعدة اسكتلندا اثناء حربها ضد فرنسا.

في الاثناء تلك، تمكن حزب المحكمة الاسكتلندي (مجموعة من النبلاء الشباب) من الحصول على الدعم الكافي الذي تمثل بموافقة البرلمان الاسكتلندي على مشاركة الاسكتلنديين في محادثات جديدة للاتحاد بعد عدت مناقشات في اب ١٧٠٥. غير ان المهمة الثانية كانت تعيين المفاوضين، وهل يجب ان يتم اختيارهم من جانب البرلمان الاسكتلندي ام الملكة آن الاولى؟

في حالة اختيار البرلمان المفاوضين، يكون من المؤكد تمكن العديد من النواب المعارضين للاتحاد في ان يتم اختيارهم، وبالتالي يمكن للأخيرين من افشال محادثات الاتحاد، لذلك اقترح الدوق هاملتون(Hamilton) ان يتم ترشيح

المفاوضين الاسكتلنديين من جانب الملكة آن الاولى في الاول من ايلول١٧٠٥، غير ان ذلك المقترح فاجئ النواب المعارضين الاسكتلنديين في البرلمان، وبالتالي ادى الى مقاطعتهم جلسات البرلمان، وشكلوا هؤلاء فيما بعد المعارضة ضد اتحاد المملكتين انكلترا واسكتلندا في مجلس النواب، وتمت الموافقة على اقترح الدوق هاملتون باغلبية ثمانية اصوات(٣٨). نستدل من ذلك على الجهود المبذولة من جانب اللورد جودلفين رئيس وزراء الملكة آن الاولى، الذي ضمن ما يحتاج اليه من اجراء محادثات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا، بالاضافة الى سلطة ترشيح المفاوضين الاسكتلنديين، وذلك كان يمثل بداية التغيير السياسي في البرلمان الاسكتلندي عام ١٧٠٥.

اتخذ الانكليز العديد من الاجراءات في اسكتلندا اثناء حربهم مع فرنسا، خاصة بعد اعدام الاسكتلنديين القبطان غرين في اذار١٧٠٥، بعد ان ضلت سفينته الانكليزية وورسيستر طريقها الى المياه الاسكتلندية، وادى ذلك الامر الى زيادة توتر العلاقة بين انكلترا واسكتلندا، لذلك اعترف دوق هاملتون بشكل شخصي الى اللورد جودلفين بان: "**استقلالنا هو الان هز**" ، وحاولت اسكتلندا الحصول على مزيد من الامتيازات في محادثات الاتحاد مع انكلترا في الاثناء تلك، اضافة الى اتفاقها السابق مع انكلترا على وراثة هانوفر وحياد اسكتلندا اثناء حرب انكلترا ضد فرنسا(٣٩).

في الاثناء تلك، اخذ اللورد جودلفين رئيس وزراء الملكة(وامين الخزانة) على عاتقه اجرى محادثات معمقة مع حزب المحافظين(Junto Whigs) كانوا النواب السياسيين المؤثرين في مجلس اللوردات الانكليزي، لذلك عندما استأنف مجلس اللوردات مداولاتهم حول الاتحاد مع اسكتلندا في السادس من كانون الاول١٧٠٥، اقترح اللورد سومرز(Somers) احد قادة حزب

المحافظين، مشروعا قانونان جديدين بدعم من اللورد جودلفين، عرض احدهم مفاوضات جديدة لاقامة اتحاد متكامل بين انكلترا واسكتلندا، مع وجود برلمان واحد ومنطقة تجارة حرة موحدة، اما الثاني مشروع قانون للاجانب، فقد هدد بانه في حالة عدم موافقة اسكتلندا على التفاوض بشان بنود الاتحاد ووراثة هانوفر في الخامس والعشرين من كانون الاول١٧٠٥، يؤدي ذلك الى الحظر على استيراد جميع المنتجات الاساسية الاسكتلندية الى انكلترا، بالاضافة الى ذلك يفقد الاسكتلنديون الامتيازات التي منحت لهم بموجب القانون الانكليزي مما يهدد حقوقهم في اي ملكية يمتلكونها في انكلترا، صار ذلك المشروعان قانونين في عام١٧٠٥، ومثل الخطوة الاولى نحو مفاوضات الاتحاد عام١٧٠٦[٤٠]. يتبين من ذلك الاجراءات الاقتصادية التي اتبعها الانكليز للضغط على اسكتلندا في محادثات الاتحاد بين المملكتين انكلترا واسكتلندا، وذلك لحاجة انكلترا الى دعم اسكتلندا اثناء حربها ضد فرنسا.

المبحث الثالث: تصديق اتفاقية الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا (١٧٠٦-٧٠٧):

اولا: المفاوضات بين انكلترا واسكتلندا عام ١٧٠٦:

عقدت المفاوضات بين المفاوضين الانكليز والاسكتلنديين في مقر القيادة احد المباني الحكومية في وايتهل في لندن عام١٧٠٦، لم تكن المفاوضات بين المفاوضين بشكل مباشر ومعلن، انما كانت في غرفا منفصلة، وقاموا بنقل مقترحات بعضهم لبعض كتابة، وبدأت المفاوضات في الثاني والعشرين من نيسان١٧٠٦، عندما قدم اللورد وليم كاوبر(William Cowper) المسؤول عن ختم انكلترا المقترحات الاسكتلندية التالي:[٤١]

" تتوحد مملكتي انكلترا واسكتلندا في مملكة واحدة باسم بريطانيا العظمى، وان يتم تمثيل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى من جانب البرلمان نفسه، وان يكون وراثة الحكم في النظام الملكي لبريطانيا العظمى الى هانوفر"[٤٢].

استمرت مفاوضات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا لمدة ثلاثة ايام، اتفق الطرفان المتفاوضان على جميع ما تم مناقشته، وصار لدى انكلترا ضمان بان السلالة الملكية في هانوفر تخلف الملكة آن الاولى في التاج الاسكتلندي، مقابل السماح للاسكتلنديين التجارة مع اسواق المستعمرات الانكليزية باعتبارها افضل وسيلة لتحسين اقتصادهم، وسعى الاخيرين للحصول على ذلك منذ مدة طويلة، ولم يستغرق الاتفاق على تلك البنود الاساسية مدة طويلا في تلك المفاوضات، لان العديد من الاجتماعات غير رسمية قد تمت اثناء الاشهر السابقة واتفق فيها على البنود الاساسي. اضافة الى ذلك، عمل المفاوضون بشكل ودي في التعامل مع العديد من القضايا دون صعوبة تذكر، التي تمثلت في علم الاتحاد وتوحيد الاوزان والمقاييس والعملة، وكذلك الحفاظ على الحقوق الخاصة[٤٣]، والدوائر المورثة والسلطات القضائية[٤٤]، وعدد النواب الاسكتلنديين الذين سيمثلون في وستمنستر. اما بالنسبة للضرائب، كان قلق المفاوضين الاسكتلنديين بخصوص الضرائب، لان الاخيرين لم يتمكنوا من دفع تلك الضرائب بما يوازي مستوى الانكليز في دفعها، لذا وافق الاخيرين على الاعفاءات الضريبية على العديد من المواد الخاضعة للضريبة منها الورق والنوافذ[٤٥] والفحم والملح والشعير. واتفق ايضا على ضرورة الحفاظ على اساسيات المجتمع المدني الاسكتلندي بما في ذلك النظام القانوني، وحقوق وامتيازات الملكية في اسكتلندا. اما الكنيسة الاسكتلندية باعتبارها موضوعا حساسة للغاية حيث لم يُسمح للمفاوضين اي ذكر لها في بنود الاتحاد، وذلك

لان النواب المحافظين الذين يؤيدوا كنيسة انكلترا في وستمنستر ربما يمتنعوا عن التصديق على اتفاقية الاتحاد[٤٦]. نستدل بان تلك المفاوضات كانت ودية ومرنة لان جميع المسائل العالقة قد تم حلها في المحادثات التي عقدت سابقة، وقدم المفاوضين الانكليز اثناء ذلك العديد من التنازلات وخاصة المتعلقة بالضرائب مقابل الحصول على تأييد ومساندة اسكتلندا لانكلترا اثناء حربها ضد فرنسا.

كان يوجد خمسة وعشرون بنداً من بنود الاتحاد، واعتمدت صياغة تلك البنود بشكل اساسي لاثنين منفصلين من محادثات الاتحاد التي اقرتها البرلمانان في وستمنستر وادنبره. اما البنود التي كانت متعلقة بالدستور كما يأتي:

البند الاول(اسم المملكة الجديدة): كانت مملكتي اسكتلندا وانكلترا "**متحدة في مملكة واحدة باسم بريطانيا العظمى**" من الاول من ايار١٧٠٧، وكان ينبغي ان يحتوي علم الاتحاد علما سانت جورج وسانت اندرو.

البند الثاني(خلافة العرش): التعاقب على الحكم الملكي في النظام الملكي لبريطانيا العظمى تكون للاميرة صوفيا، ارملة هانوفر وورثتها. اما جميع البروتستانت ذي الاصول الملكية الذين يتزوجون كاثوليك يتم استبعادهم من التعاقب على حكم انكلترا.

البند الثالث(البرلمان الموحد): البريطانيون في بريطانيا العظمى يمثلهم برلمان واحد، يعرف برلمان بريطانيا العظمى.

البند الثاني والعشرين(الاقران التمثيلية، تعريف المصطلحات): التمثيل الاسكتلندي في وستمنستر يكون ست عشر نظيرا اسكتلنديا في مجلس

اللوردات، وخمسة واربعون عضو برلمان في مجلس العموم، ويحدد البرلمان الاسكتلندي بحرية تامة طريقة قانون انتخاب النواب الاسكتلنديين.

البند الثالث والعشرين(المساواة في الحقوق بين اللورد الاسكتلندي والانكليزي): النبلاء الاسكتلنديين والانكليز لهم نفس الامتيازات، وان جميع اقرانهم في اسكتلندا يعتبرون اقرانهم في بريطانيا العظمى.

البند الرابع والعشرين(الختم العظيم، الاختام الاقل وجواهر التاج الاسكتلندية): تم استبدال الختمين لانكلترا واسكتلندا بختم موحد لبريطانيا العظمى. وان تبقى سجلات جواهر التاج الاسكتلندية والبرلمانية والسجلات الرسمية الاخرى في اسكتلندا(٤٧).

عُقدت الجلسة الختامية للاتحاد بين المفاوضين في الحادي عشر من تموز١٧٠٦، وبعد ان حدد موعد تاريخ الاتحاد بين مملكتي انكلترا واسكتلندا الى الاول من ايار ١٧٠٧، كانت بنود الاتحاد المدونة قد عُرضت مع الاختام الشخصية(توقيعات) للمفاوضين على الملكة آن الاولى في قصر سانت جيمس في الثالث والعشرين من تموز١٧٠٦، بالاضافة الى حضور عدد من السفراء الاجانب ذلك الحفل، اذ قدم في ذلك الاجتماع النسخة الانكليزية من بنود الاتحاد من جانب اللورد وليم كاوبر، والنسخة الاسكتلندية لبنود الاتحاد من جانب ايرل سيفيلد (Earl of Seafield) اللورد المستشار في اسكتلندا، والقى اللورد وليم كاوبر خطابا اثناء ذلك الاجتماع، اوضح فيه، ان افكاره كانت مشتتاً بشكل كبير قبل ان يلجأ الى تدوين تلك الملاحظات، بينما تحدثت ايرل سيفيلد عن جميع التقارير، ووضح ادق التفاصيل في اثناء تدوينه الملاحظات، بالتالي اعربت الملكة آن الاولى عن املها في ان: "**تلقى تلك البنود الاستحسان والموافقة في برلمانان كلتا المملكتين**"، وكذلك حثت الملكة آن

الاولى الاسكتلنديين على المصادقة عليها بأسرع وقت. وكان الانكليز قد تمكنوا من المناقشة والاتفاق على المطالب الاسكتلندية في ذلك الاجتماع، ولا سيما مطالب الاخيرين بخصوص التجارة مع اسواق المستعمرات الانكليزية(٤٨). يتوضح لدينا اهتمام الملكة آن الاولى على تشجيع موافقة برلمانا انكلترا واسكتلندا في التصديق على بنود الاتحاد المتفق عليها في ذلك الاجتماع خاصة ان تلك البنود كانت ملبيتاً لمطالب انكلترا واسكتلندا في المحادثات التي تمت بين مفاوضي المملكتين.

ثانيا: تصديق اتفاقية الاتحاد في البرلمان الاسكتلندي (١٧٠٦-١٧٠٧):

في الاثناء تلك، كان يتوجب على البرلمان الاسكتلندي المصادقة على بنود الاتحاد التي تم الاتفاق عليها في الثالث والعشرين من تموز١٧٠٦، غير ان ذلك ليس بالامر السهل بسبب الاحتجاجات(٤٩) التي حدثت في جميع انحاء اسكتلندا(٥٠). مما يدل على عدم التأييد الشعبي في اسكتلندا لبنود الاتحاد المتفق عليها مع انكلترا، وذلك لارتياب الاسكتلنديين من الضرائب التي قد تفرض عليهم في حالة الاتحاد مع انكلترا خاصة ان الاخيرة كانت في حرب ضد فرنسا.

عقدت جلسة البرلمان الاسكتلندي في الثالث من تشرين الاول١٧٠٦، واهم الامور التي تم مداولتها في تلك الجلسة الموافقة على بنود الاتحاد المتفق عليها، وقد عُيِّن كوينزبري المفوض السامي للملكة آن الاولى في برلمان اسكتلندا الذي كان مسؤولاً عن النتائج الايجابية في تلك الجلسة للموافقة على بنود اتفاقية الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا، لذا عمد الاخير الى توزيع الاعانات المالية منها التعيينات والمعاشات والاجور والمصروفات المتاخرة لدعم النواب الاسكتلنديين، لذا صوت مائة عضو من اصل مائتان وسبعة وعشرون عضوا

في البرلمان الاسكتلندي، واغلبهم من اعضاء **حزب المحكمة** court) (partyالمؤيدين لحكم الملكة آن الاولى الذين قدموا دعمهم وتأييدهم لبنود الاتحاد، الا ان تلك الاصوات لم تكن كافية للتصديق على تلك البنود، ومن اجل حصول حزب المحكمة على اصوات اضافية، تمكنوا من الاعتماد على خمسة وعشرون عضوا من السياسيين الاسكتلنديين المستقلين Squadrone) (Volante[٥١] بقيادة الماركيس مونتروز (Montrose) والدوق روكبره (Roxburghe)، اما معارضو حزب المحكمة عرفوا باسم **الدولة الطرف**(Country party) وهم المعارضة البرلمانية مجموعة من الشخصيات المميزة والنزيهة وبعض القيادات البارزة، مثل دوق هاملتون، واللورد بيلهافن(Belhaven)واندرو فليتشر(Andrew Fletcher)، الذين لم يؤيدوا بنود الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا، لذلك لم يُطلب منهم الحضور والتصويت مع حزب المحكمة في جلسة البرلمان الاسكتلندي، وتمكن الاخيرين من الحفاظ على اغلبية ثابتة على خصومه اثناء جلسة التصويت لبنود الاتحاد[٥٢]. يتبين ان المفوض السامي للملكة آن الاولى تمكن من ادارة جلسة البرلمان الاسكتلندي للتصويت على بنود الاتحاد بنجاح، بعد ان كسب تأييد النواب الاسكتلنديين من حزب المحكمة والاسكتلنديين المستقلين، ولم يستدعي حضور معارضيهم من حزب الدولة الطرف.

في غضون ذلك، قدم ست وتسعون عريضة معارضة ضد بنود الاتحاد من جانب الاسكتلنديين في تشرين الثاني وكانون الاول١٧٠٦، وعلى الرغم من عدم شعبية البنود المقترحة للاتحاد، الا انه تمت الموافقة على البند الخامس والعشرين الاخير في الرابع عشر من كانون الثاني١٧٠٧، وفي اليوم التالي قدمت مسودة قانون الاتحاد للتصديق على البنود التي كانت موسعة وموضحته

ومعدلة، وفي السادس عشر من كانون الثاني من العام نفسه، طلب بان يكون قانون الكنيسة الاسكتلندية ضمن قانون التصديق، بالتالي قدم قانون التصديق للتصويت، كان ذلك التصويت النهائي على بنود الاتحاد، وحققت الاغلبية في حزب المحكمة مائة وعشر صوت مقابل سبعة وستون صوته للمعارضة من حزب الدولة الطرف، وبعد ذلك تم التطرق الى القانون مع موافقة السلطة الملكية من جانب الملكة آن الاولى، وهو الاجراء المتعارف علية في الاثناء تلك للدلالة على موافقة السيادة الملكية على اعمال البرلمان الاسكتلندي(٥٣). يتضح ان حزب المحكمة المؤيد للملكة آن الاولى في البرلمان الاسكتلندي، تمكن من كسب الاصوات الاضافية التي مكنته من التصديق على قانون الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا في السادس عشر من كانون الثاني١٧٠٧على الرغم من عدم شعبية بنود الاتحاد في اسكتلندا.

ثالثا: تصديق اتفاقية الاتحاد في البرلمان الانكليزي عام١٧٠٧:

قدمت الملكة آن الاولى رسميا قانون الاتحاد لتصديق البرلمان الانكليزي علية في وستمنستر في الثامن والعشرين من كانون الثاني١٧٠٧، بعد اثناء عشر يوما من التصديق على بنود الاتحاد في ادنبرج البرلمان الاسكتلندي، واثناء ذلك ناقش مجلس العموم بنود الاتحاد المتفق عليها، من الاول حتى الحادي عشر من شباط ١٧٠٧، كانت يمكن لمجلس العموم في جلستين تشريعيتين وحضور كامل اعضائه من جمع البنود الخمسة والعشرين والتصديق عليها في تلك الجلستين، الا ان الذي اثار قلق النواب في مجلس العموم وزراء الملكة آن الاولى، الذين عمدوا لتسريع الاجراءات للحيلولة دون النظر في بنود الاتحاد بشكل مناسب، اضافة الى ذلك عندما بدأت الاجراءات في مجلس اللوردات في الخامس عشر من شباط من العام نفسه، وعلى الرغم

من عدم وجود تطابق مشتركة لآراء الحزبين(المحكمة والدولة الطرف)، الا ان المحافظين كانوا مصممين على مناقشة بنود الاتحاد، لانهم كانوا يفضلون الاتحاد بشكل عام، لكنهم وجدوا البنود منافية لما اردوا في العديد منها، وكذلك كان لديهم مخاوف بشان الحفاظ على الدستور وكنيسة انكلترا، وقدموا اعتراضات على جميع البنود تقريبا، وتم اجراء تصويت على عدد منها، وكان تصويت المعارضة لم يكن اعلى من ثلاثة وعشرون صوتا، وانتهى مجلس اللوردات من تدقيق بنود الاتحاد المتفق عليها في السابع والعشرين من شباط من العام نفسه [٥٤]. وهكذا نستدل ان اجراءات وزراء الملكة آن الاولى في تسريع التصديق على بنود الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا كان السبب الرئيسي الذي شجع النواب الانكليز في المجلسين العموم واللوردات في مناقشة بنود الاتحاد المقترحة بشكل مفصل ودقيق، الا انهم اضطروا في النهاية للتصديق على تلك البنود بسبب حاجة انكلترا لدعم اسكتلندا لها اثناء حربها ضد فرنسا.

في الاثناء تلك، وافق مجلس العموم على مصادقة بنود قانون الاتحاد الذي تم مناقشته في مجلس اللوردات في الاول من اذار١٧٠٧، والذي وفر فرصة مناسبة لنظرائهم حزب المحافظين من مناقشة تأكيد قانون كنيسة اسكتلندا كجزء من بنود قانون الاتحاد، اذ لم تنجح المحاولة الاخيرة لازالة ذلك البند من قانون الاتحاد. وفي السادس من اذار١٧٠٧، حضرت الملكة آن الاولى مجلس اللوردات لاعطاء موافقتها على مشروع القانون الانكليزي الذي يصادق على بنود الاتحاد، وصار قانون الاتحاد الانكليزي قانوناً. من الناحية الفنية فان تاريخ قانون الاتحاد عام١٧٠٦، اذ ان انكلترا تستخدم التقويم الجولياني(Julian) الذي يكون يوم راس السنة الجديدة هو الخامس والعشرين من اذار[٥٥]. نستدل على ان الملكة آن الاولى كان لها دور كبير في التأثير

على تصديق بنود اتفاقية الاتحاد مع اسكتلندا في البرلمان الانكليزي في السادس من اذار ١٧٠٧.

بعد الموافقة على قانون بنود الاتحاد بين المملكتين انكلترا واسكتلندا، اعلن البرلمان الاسكتلندي فيما يتعلق له بانتهاء عمله، لكن توجد بعض المسائل التي يجب حلها بعد التصديق على بنود الاتحاد. اذ اقر البرلمان الاسكتلندي تشريعا حول كيفية تمثيل اسكتلندا في برلمان وستمنستر، وكانت تلك التشريعات جزء من قانون بنود الاتحاد، والتي قرر فيها، ان ينتخب اعضاء برلمان انكلترا من عضوية البرلمان الاسكتلندي، وربما كان من المحتمل كره الناخبون الاسكتلنديين الشباب للاتحاد، لذلك تقرر تجنب اجراء انتخابات مباشرة، وادى ذلك الى نقاشات عديدة. صارت طريقة الانتخاب الاسكتلندية مختلف عن السابق بشكل كبير، فبعد الاتحاد مثل ثلاثون نائبا المقاطعات الاسكتلندية، ومثل خمسة عشر نائبا مقاطعة بورغ الجديدة (new burgh) عكس النظام القديم الذي كان لكل واحد من البرغيين ممثلا له[٥٦].

بالنسبة لانتخابات برلمان وستمنستر، اذ تم تجميع ست وستون نائبا من البروغ في مقاطعات تحتوي كل واحدة منها على اربعة او خمسة اشخاص، وعضو واحد لكل دائرة انتخابية، اي ستة عشر نائبا مثلوا اسكتلندا، لذلك شعر الاخيرين بان ذلك غير عادل، نظرا لان المقاطعة الانكليزية في كورنوال (Cornwall) وحدها كانت تضم ما لا يقل عن اربعة واربعون نائبا يمثلون المقاطعة الحادية والعشرين دائرة انتخابية تابعة لها. وكان الاسكتلنديين الستة عشر يتم التصويت لهم من جانب مائة واربعة وخمسون من اقرانهم الاسكتلنديين. بالاضافة الى ذلك وافق حزب المحكمة ببساطة على قائمة من مؤيديه الرئيسيين التي تم فرزها بين الباقين من اعضائه[٥٧].

كان احد اخر اعمال البرلمان الاسكتلندي هو دفع النفقات المالية للمفاوضين الذين تفاوضوا على بنود الاتحاد، بالاضافة الى ذلك قرر دفع النفقات المالية للذين شاركوا في المفاوضات الفاشلة بين عامي(١٧٠٢-١٧٠٣)، وقدرت تلك المبالغ المالية بين خمسمائة الى الف جنيه استرليني، وتسدد تلك المبالغ من اموال "المكافئة"، الاموال التي منحت الى اسكتلندا كتعويض عن مسؤوليتها تجاه دينهم ووطنهم الانكليزي بعد الاتحاد[٥٨].

عقد اول برلمان لبريطانيا العظمى في الثلاثون من نيسان١٧٠٧، اذ استدعى النواب في مجلس اللوردات اقرانهم اعضاء مجلس العموم في البرلمان، وذلك لحضور اعلان قرار من جانب الملكة آن الاولى بانعقاد اول برلمان موحد لبريطانيا. وفي الاول من ايار ١٧٠٧، صارت انكلترا واسكتلندا مملكة واحدة عرفت **بريطانيا العظمى**. وفي الخامس من حزيران في العام نفسه، نُشر اعلان اخر بان اول برلمان لبريطانيا العظمى سيجتمع في وستمنستر في الثالث والعشرين من تشرين الاول١٧٠٧، والذين تم اختيارهم لتمثيل اسكتلندا في البرلمان الجديد كانوا جميعهم الذين دعموا الاتحاد في البرلمان الاسكتلندي القديم، ومعظمهم من مؤيدو حزب المحكمة، وكان ثلث اعضاء نواب البرلمان البالغ عددهم خمسة واربعون من مؤيدي حكم الملكة آن الاولى، اما اقرانهم الرؤساء الاسكتلنديين الستة عشر كانوا من مؤيدو حكم الملكة آن الاولى هما دوق مونتروز(Montrose) وروكبورغ (Roxburghe)، اللذان قدما دعمهما كرئيسيين لحزب المحكمة[٥٩].

عندما بدأت الدورة البرلمانية الجديدة في الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٧٠٧، رحب البرلمانيون الانكليز في مجلسا اللوردات والعموم بزملائهم الاسكتلنديين الجدد، ومع ذلك توجب على النواب الاسكتلنديين ان يعوّدوا

انفسهم على اسلوب الجدل والنقاش في مجلس العموم الذي كان مختلفًا تماما عن الاجراءات البسيطة التي اعتادوا على ادارتهم لها في البرلمان الاسكتلندي. وفي السادس من تشرين الثاني من العام نفسه، اثناء خطابة الملكة آن الاولى امام البرلمان، قدمت تقريرًا طويلًا عن حالة الحرب ضد فرنسا، واوضحت ان تلك الحرب كانت السبب الرئيسي الذي شجع انكلترا على الاتحاد مع اسكتلندا[٦٠]. يتوضح ان حرب انكلترا ضد فرنسا كانت العامل الاساسي الذي شجع انكلترا للاتحاد مع اسكتلندا اثناء مدة قصيرة من بداية المحادثات بين المفاوضين، وكانت تلك المفاوضات تلقى دعما كبيراً من جانب وزراء الملكة آن الاولى ومفوضها السامي في البرلمان الاسكتلندي بهدف التصديق على بنودها في البرلمانان ادنبرج و وستمنستر.

اما بقية بنود الاتحاد التي لم يتم ذكرها في الدراسة كما يأتي:

البند الاول والبند الثاني والبند الثالث، تلك البنود سبق ذكرها.

البند الرابع (امتيازات متساوية للمواضيع):ان يكون لدى بريطانيا العظمى بعد الاتحاد الحرية الكاملة للاتصال والتجارة والملاحة في جميع الموانئ داخل المملكة الموحدة بريطانيا العظمى في الممتلكات والمزارع التي تنتمي اليها.

البند الخامس(السفن): ان جميع السفن التي تعود ملكيتها الى صاحبة جلالة تكون من ملكيات اسكتلندا في وقت التصديق على معاهدة اتحاد المملكتين في برلمان اسكتلندا، على الرغم من انه قد تم بناؤها وتمريرها كسفن بريطانيا العظمى.

البند السادس(الاتحاد الكمركي): ان جميع اجزاء المملكة الموحدة بعد الاتحاد سيكون لها نفس العلاوات، وتكون تحت نفس الحريات والقيود واللوائح التجارية والغرامة بنفس الرسوم الكمركية على الاستيراد والتصدير.

البند السابع(ضريبة على الخمور): ان تكون جميع اجزاء المملكة المتحدة بعد الاتحاد تكون لها نفس الامتيازات على جميع الخمور.

البند الثامن(ضريبة على الملح واللحوم والاسماك): بعد الاتحاد يتم تحصيل قيمة كل الملح القادم الذي سيتم استيراده الى اسكتلندا من خلال الاستيراد بنفس الواجبات التي يتقاضاها الملح الان من انكلترا ويتم فرضها وتأمينها بنفس الطريقة.

البند التاسع(الضرائب التناسبية): انه كلما تم سحب مبلغ ٩٩٧،٧٦٣،١جنيه استرليني من جانب البرلمان في بريطانيا العظمى ليتم تربيته في هذا الجزء من المملكة المتحدة التي تسمى الان انكلترا، على الارض واشياء اخرى عادة ما تكون مشحونة في اعمال البرلمان هناك لمنح المعونة الى التاج عن طريق ضريبة الاراضي، وبالتناسب مع أي مبلغ أكبر أو أقل يتم جمعه في إنكلترا من قبل أي ضريبة على الأرض وأشياء أخرى مشحونة عادة.

البند العاشر(لا تطبق ضريبة الدمغة الانكليزية على اسكتلندا): انه خلال استمرار الواجبات الخاصة بكل من مقابل ورق الطوابع، والمخطوطات، بموجب القوانين المعمول بها في انكلترا، لا تتحمل اسكتلندا نفس الواجبات.

البند الحادي عشر(ضريبة النافذة الانكليزية لا تنطبق على اسكتلندا): انه خلال استمرار الواجبات المستحقة الدفع في انكلترا على النوافذ، والضوء التي تحدد في الاول من اب ١٧١٠، لا تتحمل اسكتلندا نفس الرسوم.

البند الثاني عشر(ضريبة الفحم الانكليزية لا تنطبق على اسكتلندا): تظل الواجبات التي تدفعها انكلترا على الفحم والكلوم والكمندرات، والتي تحدد في الثلاثون من ايلول ١٧١٠ ، لن تتُحمَّل اسكتلندا تلك الضريبة.

البند الثالث عشر(ضريبة الانكليزية لا تطبق على اسكتلندا): انه خلال استمرار الرسوم الواجب دفعها في انكلترا بشان الشعير، والتي تحدد في الرابع والعشرين من حزيران ١٧٠٧، لا تتحمل اسكتلندا هذه الرسوم.

البند الرابع عشر(اي ضرائب انكليزية اخرى موجودة من قبل لا تطبق على اسكتلندا): ان تكون مملكة اسكتلندا غير مسؤولة عن اي واجبات اخرى يضعها البرلمان الانجليزي امام الاتحاد، باستثناء ما تمت الموافقة عليه في ما يتعلق باتفاق الاتحاد، على ان يقوم برلمان اسكتلندا بتوفير كل ما يلزم.

البند الخامس عشر(اقتصاديات توازن الضرائب): بموجب بنود الاتحاد فان حفاظ اسكتلندا على مساواة التجارة في جميع انحاء بريطانيا العظمى، سيكون مفيدة لخفض الكمارك والاستثناءات التي تدفع في انكلترا، والتي ستكون قابلة للتطبيق تجاه سداد ديون انكلترا، المتعاقد عليها قبل الاتحاد.

البند السادس عشر(الاتحاد النقدي): يجب ان تكون العملة من الاتحاد وبعده من نفس المستوى والقيمة ،في جميع انحاء المملكة المتحدة، كما هو الحال الان في انكلترا.

البند السابع عشر(الاوزان والتدابير المشتركة):بعد الاتحاد يجب استخدام نفس الاوزان والمقاييس في انحاء بريطانيا العظمى، التي كانت قد تأسست في انكلترا، ويتم الاحتفاظ بمعايير الاوزان والمقاييس من جانب بوروز في اسكتلندا مع مراعاة الانظمة التي يسنها برلمان بريطانيا العظمى.

البند الثامن عشر(قوانين التجارة العامة): ان تكون القوانين المتعلقة بتنظيم التجارة والكمارك ومثل تلك الاستحقاقات، التي تكون اسكتلندا بموجب تلك الاتفاقية مسؤولة عنها، هي نفسها في اسكتلندا بعد الاتحاد كما في انكلترا، وان جميع القوانين الاخرى، المعمول بها داخل مملكة اسكتلندا تكون بعد الاتحاد.

البند التاسع عشر(تبقى السلطات القضائية منفصلة): ان تظل المحكمة او كلية العدل، وتكون بعد الاتحاد في اسكتلندا كما كانت سابقة، وتظل القوانين في تلك المملكة وبنفس السلطة والامتيازات التي كانت موجودة في الاتحاد.

البند العشرون(الالقاب، وما الى ذلك، هي حقوق الملكية): ان جميع المكاتب الموروثة، والسلطات القضائية القابلة للتوريث، ومكاتب الحياة، يجب ان تكون محفوظة لمالكيها، كحقوق للملكية، بالطريقة نفسها التي تتمتع بها الان قوانين اسكتلندا، بغض النظر عن اتفاقية الاتحاد.

البند الحادي والعشرين(حقوق الاقسام الملكية الاسكتلندية غير متأثرة): ان حقوق ومزايا رويال بوروز في اسكتلندا، ستظل كماهي بعد الاتحاد.

البند الثاني والعشرين والبند الثالث والعشرين، والبند الرابع والعشرين، تلك البنود سبق ذكرها.

البند الخامس والعشرين(الغاء القوانين المتعارضة): ان جميع القوانين والنظم في المملكتين اذ كانت تتعارض او لا تتفق مع البنود الاتحاد، يجب ان تنتهي مع الاتحاد وبعده تكون غير معمول بها، وتعلن من جانب البرلمان[٦١].

الخاتمة:

اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة كما يأتي:

– كان **اتحاد التاج** في مدة حكم الملك جيمس السادس عام ١٦٠٣، مثلت اول بوادر الاتحاد بين مملكتي انكلترا واسكتلندا الذي اقتصر على اتحاد التاج فقط.

– حاول الملكان جيمس السادس وشارل الاول توطيد اسس التعاون بين مملكتي انكلترا واسكتلندا وذلك بتوحيد الكنيسة في كلا المملكتين، لاهمية تأثير العامل الديني، والتمهيد للاتحاد السياسي بين انكلترا واسكتلندا، الا ان البرلمان الانكليزي عارض ذلك الامر في مدة حكم الملك جيمس السادس، وادى لحدوث

الحروب الاهلية الانكليزي بين انكلترا واسكتلندا وايرلندا بين عامي(١٦٤٢-١٦٥١) في مدة حكم الملك شارل الاول، وبالتالي سيطر اوليفر كروموبل على حكم انكلترا.

- شكل **كومنولث انكلترا** الذي أنشئ من جانب أوليفر كروموبل اول بوادر الاتحاد البرلماني في برلمان موحد في وستمنستر بين الممالك الثلاث انكلترا واسكتلندا وايرلندا بين عامي(١٦٤٩-١٦٦٠).

- **مشروع دارين** كان وهميا وخطط له من جانب انكلترا بهدف الضغط على اسكتلندا اقتصادية في محادثات الاتحاد بين المملكتين انكلترا واسكتلندا في مدة حكم الملك شارل الثاني عام ١٦٩٨.

- كان العامل الديني السبب الرئيسي الذي شجع على حدوث **الثورة الجليلة** عام ١٦٨٨ في مدة حكم الملك جيمس الثاني، وانتقال الحكم الى ماري الابنة الكبرى البروتستانتية لجيمس الثاني وزوجها الامير وليم بشكل سلمي.

-شرع **قانون الحقوق** عام ١٦٨٩ من جانب البرلمان في مدة حكم الملكان وليم الثالث والملكة ماري الثانية، هي محاولة البرلمان تقييد سلطة الملوك في حكم انكلترا.

-حاول الملك وليم الثالث دعم التشريع القانوني المقترح لأضفى الصفة الرسمية الملكية على محادثات الاتحاد بين المملكتين انكلترا واسكتلندا، الا ان البرلمان الانكليزي كان يضع العقبات في سبيل اخفاق تلك محادثات عام ١٧٠٠.

-اللورد جودلفين رئيس وزراء الملكة آن الاولى كان له دوراً في ادارة محادثات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا عام١٧٠٣ وسبب فشلها عدم اتفاق المفاوضين الانكليز والاسكتلنديين على المسائل المتعلقة بالجانب الديني اضافة الى التجارة

والضرائب ومشروع دارين، اذ اراد كل منهما الحصول على مكاسب اقتصادية تفوق الجانب الاخر.

– تشريع **قانون الامن** من جانب اسكتلندا عام١٧٠٣ من اجل الضغط على البرلمان الانكليزي في محادثات الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا، وبعد موافقة الملكة آن الاولى اضطرت انكلترا الى الاستجابة لمطالب الاسكتلنديين خاصة فيما يتعلق بتجارتهم، بسبب تدهور الاقتصاد الاسكتلندي من جانب وحاجة انكلترا الى دعم اسكتلندا لها في حربها ضد فرنسا.

– الملكة آن الاولى حثت اللورد جودلفين رئيس الوزراء والمفوض السامي في اسكتلندا على اجراء المحادثات بين المملكتين انكلترا واسكتلندا عام١٧٠٥، على الرغم من اخفاق تلك المحادثات عدة مرات. والاجراءات الاقتصادية التي اتبعها الانكليز للضغط على اسكتلندا في تلك المحادثات، تمثلت بقانونين الاول الاتحاد المتكامل بين انكلترا واسكتلندا والثاني قانون الاجانب، اذ ايقن السياسيين الانكليز ان الضغط الاقتصادي على الاسكتلنديين كان افضل الوسائل لمواجهة قانون الامن الاسكتلندي.

– مفاوضات عام١٧٠٦ كانت ودية ومرنته لان جميع المسائل العالقة قد تم حلها في الاجتماعات السابقة، وقدم المفاوضين الانكليز العديد من التنازلات اهمها المتعلقة بالضرائب مقابل الحصول على تأييد ومساندة اسكتلندا لانكلترا اثناء حربها ضد فرنسا. وحثت الملكة آن الاولى على اهمية موافقة برلمانا انكلترا واسكتلندا في التصديق على بنود الاتحاد المتفق عليها خاصة ان تلك البنود كانت ملبيتاً لمطالب انكلترا واسكتلندا.

– المفوض السامي للملكة آن الاولى تمكن من ادارة جلسة البرلمان الاسكتلندي في ادنبرج للتصويت على بنود الاتحاد، وكسب الاصوات الاضافية من حزب

المحكمة والاسكتلنديين المستقلين التي مكنته من التصديق على قانون الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا في السادس عشر من كانون الثاني ١٧٠٧على الرغم من عدم شعبية بنود الاتحاد في اسكتلندا.

-ان اجراءات وزراء الملكة آن الاولى في تسريع التصديق على بنود الاتحاد بين انكلترا واسكتلندا كان السبب الرئيسي الذي شجع النواب الانكليز في المجلسين العموم واللوردات في مناقشة بنود الاتحاد المقترحة بشكل مفصل ودقيق، واضطروا في النهاية للتصديق على تلك البنود بسبب حاجة انكلترا لدعم اسكتلندا لها اثناء حربها ضد فرنسا.

-الملكة آن الاولى كان لها دور كبير في التأثير على تصديق بنود اتفاقية الاتحاد مع اسكتلندا في البرلمان الانكليزي في السادس من اذار١٧٠٧. وصرحت بعد اتمام الاتحاد، ان حرب انكلترا ضد فرنسا كانت العامل الاساسي الذي شجع انكلترا للاتحاد مع اسكتلندا في الاثناء تلك.

الهوامش:

(١)الملك ادوارد الاول: ولد في وستمنستر ١٧ حزيران ١٢٣٩، وهو الابن الاكبر للملك هنري الثالث بن الملك جون بن الملك هنري الثاني، وعمه هو الملك ريتشارد الاول قلب الاسد، والمُلقب بـ الساقين الطويلتين، ومطرقة الاسكتلنديين، ملك انكلترا العاشر بين عامي(١٢٧٢- ١٣٠٧)، خلفه ابنه الملك ادوارد الثاني بعد ان توفي ٧ تموز١٣٠٧، للمزيد ينظر:

Caroline Burt, Edward I and the Governance of England 1272–1307, Cambridge UK: Cambridge University Press,2013,pp. 4-9.

(٢)اليزابيث الاولى: ولدت في ايلول ١٥٣٣، ابنة الملك هنري الثامن وان بولين زوجته الثانية التي نفِّذ فيها حكم الاعدام عام ١٥٣٦ بتهمة خيانة الوطن وكانت اليزابيث

حينها في الثانية والنصف من عمرها ومن هنا تم الغاء زواج ان من هنري الثامن وتم اعلان اليزابيث ابنة غير شرعية، في١٧ تشرين الثاني١٥٥٨ صارت اليزابيث ملكة انكلترا وايرلندا، وادارت البلاد بالشورى، واعتمدت في كثير من الامور على فريق من المستشارين الموثوق بهم برئاسة وليام سيسيل، بارون بورغلي الاول، واقامة الكنيسة البروتستانتية الانكليزية، وصارت الحاكم الاعلى لها، وكانت اليزابيث اكثر اعتدال في حكمها من والدها واخواتها غير الاشقاء، وشعارها "ارى، ولكن لا اتكلم"، لُقبت بالملكة العذراء لأنها لم تتزوج، والملكة المباركة الفاضلة، وهي الحاكم الخامس والاخير من سلالة تيودور، توفيت في ٢٤ اذار١٦٠٣، للمزيد ينظر:

J. B. Black, The Reign of Elizabeth: 1558–1603, Oxford, Clarendon, 1945,p.9; pp.7–10. ،1967،New York, Capricorn E. Jenkins, Elizabeth, Elizabeth the Great,

(٣)ولدت ماري في ٨ من كانون الاول ١٥٤٢ في اسكتلندا، والدها الملك جيمس الخامس ووالدتها الفرنسية ماري وهي الزوجة الثانية. وهي ابنة اخت الملك هنري الثامن ملك انكلترا، وبعد ستة ايام من ولادتها، صارت ملكة اسكتلندا عندما توفي والدها في ١٤ من كانون الاول من العام نفسه، في معركة سولواي موس، قضت معظم طفولتها في فرنسا عندما كانت اسكتلندا تدار من قبل الوصاة، وتزوجت من دوفين فرنسا فرانسوا الثاني عام ١٥٥٨، الذي نُصِّبَ ملكا على فرنسا عام ١٥٥٩، واصبحت ماري قرينة ملك فرنسا لفترة وجيزة، حتى وفاته في كانون الاول١٥٦٠، عادت الارملة ماري الى اسكتلندا، وتزوجت ابن عمتها هنري ستيوارت، لورد دارنلي بعد مضي اربع سنوات، لكن زواجهما لم يكن سعيدا، ودمر منزل دارنلي نتيجة انفجار في شباط عام ١٥٦٧، وعُثر على جثته في الحديقة، يعتقد ان ايرل بوثويل، هو من دبر مقتل دارنلي، لكن تمت تبرئته من التهمة في نيسان ١٥٦٧، وتزوج ماري في الشهر التالي، بعدها قامت انتفاضة ضدهما، وسجنت ماري في قلعة بحيرة ليفين. واجبرت على التنازل عن العرش في ٢٤ تموز ١٥٦٧، لصالح ابنها من دارنلي جيمس السادس البالغ من العمر سنة واحدة، وهربت جنوبا بعد محاولة فاشلة لاستعادتها للعرش، حيث طلبت الحماية من ابنة خال والدها الملكة اليزابيث الاولى، وكانت ماري قد زعمت بالسابق احقيتها

بعرش اليزابيث، واحتجزتها اليزابيث في انكلترا لأنها تهدد حكمها، وظلت في الاسر لمدة ١٨ عاما ونصف، ثم اعدمت عام ١٥٨٦ لأتهمها بالتآمر لاغتيال اليزابيث، وتعرف ايضا باسم ماري ستيوارت او ماري الاولى، حكمت اسكتلندا من ١٤ كانون الاول١٥٤٢ حتى ٢٤ تموز ١٥٦٧، للمزيد ينظر:

Jayne Elizabeth Lewis, The Trial of Mary Queen of Scots: A Brief History with Documents, Boston, Bedford/St. Martin's, 1999, p.6; Alison Weir, Mary Queen of Scots and the Murder of Lord Darnley, London, Random House,2008,pp.3-11.

(4)Jeffrey Stephen, "Scottish Nationalism and Stuart Unionism", Journal of British Studies, 49 (1, Scottish Special) ,January 2010,p.p 55-58.

(5)Act of Union 1707," Union of the Crowns", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008,p.1.

(٦)كنيسة انكلترا: تحتضن كنيسة انجلترا (المعروفة بالكنيسة الاسقفية في اسكتلندا) تباينًا كبيرًا في الممارسة الاعتقاد المسيحي ما بين الكاثوليكية والكالفينية ، مع التسلسل الهرمي الاسقفي ('الاسقفي' في اللاتينية)، ينظر:

Gareth Atkins, Making and Remaking Saints in Nineteenth-Century Britain, Manchester University Press,1 August 2016, p.104.

(٧)كنيسة اسكتلندا: المعروفة باسمها في اسكتلندا او كيرك، هي الكنيسة الوطنية في اسكتلندا والمشيخية، انها جمعية مشيخية – يحكمها ممثلو الجماعة بدلا من الوزراء والاساقفة، وتلتزم بالكتاب المقدس، والاعتراف بها في وستمنستر، تحتفل كنيسة اسكتلندا باسرتين المعمودية وعشاء الرب، بالاضافة الى خمس طقوس اخرى مثل التاكيد والزواج. وهي عضو في الشراكة العالمية للكنائس المُصلَّحة. تعود جذور كنيسة اسكتلندا الى بدايات المسيحية في اسكتلندا، لكن هويتها تشكلت بشكل اساسي اثناء اصلاح عام١٥٦٠، للمزيد ينظر:

Paul T Nimmo., & David A. S. Fergusson, "The established and national Church of Scotland was Reformed and Presbyterian, and dominated the Divinity Faculties of the ancient universities" The Cambridge Companion to Reformed Theology, Cambridge University Press, 26 May 2016. p. 248.

(8)Jeffrey Stephen, op .cit, p.85.

(9) Act of Union 1707," Union of the Crowns", UK Parliament, op .cit, p.1.

(١٠) الحرب الأهلية الإنكليزية، الحرب الأهلية كانت سلسلة نزاعات مسلحة ومكائد سياسية بين البرلمانيين والملكيين، نشبت الحرب الأهلية على مرحلتين، المرحلة الاولى تمثلت الأولى(١٦٤٢–١٦٤٦) والثانية (١٦٤٨–١٦٤٩) حرض أنصار الملك شارل الأول ضد أنصار البرلمان الطويل، بينما المرحلة الثانية كانت الحرب الثالثة(١٦٤٩–١٦٥١) بين أنصار شارل الثاني ضد أنصار البرلمان، انتهت الحرب الأهلية بانتصار البرلمانيين في معركة ووستر في ٣ ايلول١٦٥١، أدت تلك الحروب الأهلية إلى محاكمة واعدام شارل الأول ونفي ابنه، شارل الثاني، للتفاصيل عن تلك الحروب ينظر:

Richard J. Blakemore & Elaine Murphy, The British Civil Wars at Sea, 1638-1653, Boydell and Brewer, Boydell Press,2012,p.12.

(١١) أوليفر كروموبل: ولد ٢٥ نيسان١٥٩٩، قائد عسكري وسياسي انكليزي، من طبقة النبلاء الوسطى، وبقي غامضًا نسبيًا لأول أربعين عاماً، وعمل الى جانب المزارعين لعدد من السنين عام١٦٣٠، ثم صار ضمن طبقة النبلاء بفضل الميراث من عمه. دينياً التزم التحفظ والتزمت تجاه عقيده الاساسية من حياته وافعاله. انتخب كروموبل عضوا في برلمان كامبريدج، وكان الى جانب البرلمانيين في الحرب الأهلية الانكليزية وهزم الملكيين، جعل انكلترا جمهورية وقاد كومنولث انكلترا، توفي ٣ ايلول ١٦٥٨، اعتبر أحد القادة الديكتاتوريين، للمزيد ينظر:

John Adamson, Oliver Cromwell and the Long Parliament,(n.p),1990,p.5;John Morrill, Oliver Cromwell and the English Revolution,(n.p),1990,p.24-38 .

(12)Stephen, Jeffrey, op .cit, p.85.

(13)Act of Union 1707," Union of the Crowns", UK Parliament, op .cit, p.1.

(١٤)الكومنولث الانكليزية: مصطلح يرجع تاريخه الى القرن الخامس عشر لوصف الدولة الخاضعة للصالح العام، ويعد نظام حكم في انكلترا من بداية عام١٦٤٩، ضم الكومنولث ايرلندا مع اسكتلندا، اسس الاتحاد من جانب البرلمانيين بعد ان ثاروا على الملكيين، وكان نظام حكم الكومنولث شبيه بالنظام الجمهوري، وادى تشكيله بعد الحرب الاهلية الانكليزية الثانية، كان قائد الكومنولث اوليفر كروموبل، وتلاه ابنه ريتشارد كروموبل، ثم عاد الحكم الملكي الى انكلترا، ينظر:

John Goldsmith, "Parliament Week: A Cromwell an Act and Seal from the Cromwell Museum", org.uk Culture24 ,02 November 2011, p.

(15)Act of Union 1707," Revolution and civil war", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008,p.2.

(16) John Morrill, op. cit, p. 162.

(17) Act of Union 1707," Revolution and civil war", UK Parliament, op .cit,p.2 .

(18)Act of Union 1707," Restoration", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008,p.3.

(١٩) وليم اورنج: ولد ٤ تشرين الثاني١٦٥٠، ملك انكلترا واسكتلندا وايرلندا بين عامي(١٦٨٩-١٧٠٢)، كان يُعرف باسم وليم الهولندي، لأنه كان اميرا من امراء دولة اورنج في هولندا، ورئيسا للمقاطعات الهولندية، دعي من جانب الانكليز الى حكمهم

عام١٦٨٨، بعد ان حدثت الثورة الجليلة ثم نُفي عمة ووالد زوجته ماري الملك جيمس الثاني(١٦٨٥-١٦٨٨)على اثرها، توفي ٨ اذار ١٧٠٢، للمزيد ينظر:

William was declared King by the Parliament of England on 13 February 1689 and by the Parliament of Scotland on 11 April 1689.

(20) Act of Union 1707," Restoration", UK Parliament, op .cit ,p.3.

(٢١)اليعاقبة(Jacobitism): نسبة إلى جيمس (بالعربية: يعقوب) كانت حركة سياسية في انكلترا وايرلندا تهدف إلى ارجاع الملك الكاثوليكي المخلوع جيمس الثاني إلى حكم انكلترا واسكتلندا وإيرلندا، الذي تنازل عن عرش انكلترا في الثورة الجليلة عام١٦٨٨، تمرد اليعاقبة ضد الحكومة الانكليزية بين عامي(١٦٨٨-١٧٤٦)، وانتهى اليعاقبة في معركة كولودين في اسكتلندا عام١٧٤٥، للمزيد ينظر:

Daniel Szechi, The Jacobites, Britain and Europe 1688 — 1788, Manchester University Press, 1994, p.7-13.

(22)Act of Union 1707," Restoration", UK Parliament, op .cit ,p.3.

(٢٣) قانون الحقوق: شرع ذلك القانون في عام١٦٨٩، الذي اعلن ان الملكان وليم وماري سيخلفهما شقيقة الاخيرة آن الاولى في حكم انكلترا وايرلندا، اذ لم يكن لدى الملكان وليم وماري اطفال، ولكن القانون لم ينص على الخلافة اذا ماتت آن الاولى بلا اطفال. غير ان البرلمان الانكليزي قرر في وستمنستر في النهاية قانون الاستيطان رقم١٧٠١ انه بعد الابنة البروتستانتية الاصغر الاميرة آن ابنة جيمس الثاني، فان الخلافة سوف تكون للبروتستانت الى صوفيا من هانوفر وورثتها، اهم ما تضمّنه اعلان قانون الحقوق الانجليزي، بالاضافة الى ذلك، حقٌ الملك في التاج مستمد من الشعب الممثل في البرلمان وليس من الله، ليس للملك حق الغاء القوانين او ايقاف تنفيذها او اصدار قوانين جديدة الا بموافقة البرلمان، لا تُفرض ضرائب جديدة، ولا يُشكّل جيش جديد الا بموافقة البرلمان، حرية الراي والتعبير في البرلمان مكفولة ومُصانة، للمزيد ينظر:

Steven C. A. Pincus, England's Glorious Revolution 1688–89: A Brief History with Documents ,Bedford/St. Martin's, 2005, pp.7–12.

(24)Act of Union 1707," Restoration", UK Parliament, op .cit ,p.3.

(25)Rory Carroll, "The Sorry Story of How Scotland Lost its 17th Century Empire". The Guardian(11 September 2007), p.76; Dennis R. Hidalgo, "To Get Rich for Our Homeland: The Company of Scotland and the Colonization of the Darién", Colonial Latin American Historical Review, 10 (3), 2001, p.45.

(26)Act of Union 1707," Union between Scotland and England ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008,p.4.

(27)Ibid, p.4.

(٢٨)حرب انكلترا مع فرنسا: للحد من قوة فرنسا وتامين المذهب البروتستانتي في حرب الوراثة الاسبانية، بشكل عام فضّل المحافظون استخدام البحرية الملكية لمهاجمة التجارة الفرنسية والاسبانية مع حماية وتوسيع ملكهم، كان ينظر الى التزامات الاراضي على انها مكلفة وتستفيد في المقام الاول من الاخرين، غير ان اليمينيون (The Whigs) جادلوا بان فرنسا لا يمكن هزيمتها بالقوة البحرية فقط، لذلك اتخذت بريطانية توجيه قوتها المالية في التحالف مع جميع الجبهات ضد فرنسا، للمزيد ينظر:

James, Murray & Ostwald, Sinnreich , Creating the British way of war: English strategy in the War of the Spanish Succession, in Successful Strategies: Triumphing in War and Peace from Antiquity to the Present, Cambridge University Press,2014, pp. 100–129 .

(٢٩)اليمنيون: كان حزب الشعب، في البداية عبارة عن فصيل سياسي ثم حزب سياسي في برلمان انكلترا واسكتلندا وبريطانيا العظمى وايرلندا والمملكة المتحدة، تنافس مع منافسيهم المحافظين على السلطة بين عامي(١٦٨٠–١٨٥٠). كان حزب الشعب

البريطاني دورًا محوريًا في الثورة الجليلة عام ١٦٨٨، وكانوا اعداء ملوك ال ستيوارت ومؤيدهم، للمزيد ينظر:

Richard Brent, The Whigs and Protestant Dissent in the Decade of Reform: The Case of Church Rates(1833–1841), Oxford University Press,1987, pp. 887–910.

(30) Act of Union 1707," Union between Scotland and England ", UK Parliament, op . cit, p.4.

(31) Ibid, p.4.

(32) Act of Union 1707," Negotiations for Union 1702 –1703 ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008,p.5.

(٣٣)المفوض السامي: ممثل الملكة للبرلمان الاسكتلندي، انشاء ذلك المنصب عام ١٦٠٣ بعد ان صار جيمس السادس ملك اسكتلندا ولقب جيمس الاول في انكلترا، احتفظ المفوض بمكتب نائب الملك في قصر هوليرود هاوس في ادنبره اثناء مدة الدورة البرلمانية، كان دوره الرئيسي هو ادارة البرلمان الاسكتلندي بما يتوافق مع السياسة الملكية، الغيت هذه الوظيفة السياسية عام١٧٠٧، وفيما بعد تراس رؤساء المفوضية العليا الجمعية العامة السنوية لكنيسة اسكتلندا التي تجتمع سنويًا في ادنبره لمدة عشرة ايام في ايار، ينظر:

Michael Lynch, Scotland, A New History, Vintage,1992, pp. 300–303.

(٣٤)وراثة هانوفر: تم اصدار قانون عام ١٧٠١، الذي تضمن انه عند وفاة الملكة آن الاولى التي ليس لها اطفال، سينتقل العرش الى صوفيا ارملة هانوفر، وبعدها ابنها جورج، ينظر:

Act of Union 1707," Negotiations for Union 1702 –1703 ", UK Parliament, op. cit,p.5.

(35) Act of Union 1707," The Scottish Parliament in revolt 1703 ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008,p.6.

(36) Act of Union 1707," Westminster passes the Alien Act 1705", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008,p.7.

(37) Ibid, p.7.

(38) Ibid, p.7; Rosalind Mitchison, A History of Scotland ,Routledge, 2002, p.314.

Ibid, p.7. (39)

(40) Act of Union 1707," Negotiating the Articles of Union 1705 – 1706", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008,p.8.

(٤١)اللورد كاوبر: الذي يكون مسؤولة عن ختم انكلترا العظيم، والذي يحافظ على ذلك الختم، بالاضافة الى سلطة ارفاقه بالوثائق العامة، بدا ذلك المنصب بداية القرن الثامن عشر، وان يكون المرشح لدية رتبة اعلى من المستشار(Lord) يكون مناسب لذلك المنصب، ويمكن تعيين كمستشار او وزير مسؤول عن الاعمال القانونية للحكومة او رئيس مجلس اللوردات. اما المستشار الاسكتلندي الذي يكون مسؤولة عن ختم اسكتلندا، وهو رئيس الوزراء الحكوميين الذين يتحملون مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالنظام القانوني الاسكتلندي، ينظر:

Act of Union 1707," The 1706 negotiations", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008,p.9.

(42)Ibid, p.9 .

(٤٣)حقوق خاصة: الحقوق او الامتيازات التي قد يمتلكها الافراد بموجب منح خاصة، منها ما منح الى اعضاء من الطبقة الارستقراطية الاسكتلندية، كذلك بموجب القانون الاسكتلندي فيما يتعلق بحيازة الممتلكات، ينظر: Ibid, p.9.

(٤٤)المكاتب الوراثية والاختصاصات القضائية: المكاتب الخاصة بالتوريث هي الادوار التي يتم تمريرها في اسكتلندا عن طريق الميراث، مثل منصب شريف، كان لدى الشرطيين ادوار قضائية ومالية وادارية وادوار اخرى، واغلبهم كانوا من طبقة النبلاء الاسكتلندية، ينظر: Ibid, p.9.

(٤٥)النوافذ: واحدة من الضرائب غير المباشرة الكثيرة المفروضة على (الكماليات) وتدفع وفقا لثروة الفرد، وبدا العمل بالضريبة عام١٦٩٦، وصنفت الضريبة وفقًا لعدد النوافذ في المسكن باستثناء المنازل الريفية، في عام ١٨٥١ استبدلت تلك الضريبة بضريبة منزل مماثلة لضريبة المجلس، ينظر: Ibid, p.9.

(46) Ibid, p.9; Tim Harris, Revolution: The Great Crisis of the British Monarchy, 1685–1720, Penguin, 2007, pp. 404–406.

(47)Act of Union 1707," The Articles, constitution and trade", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008,p.10

(48) Ibid, p.10.

(٤٩) عام ١٧٠٦ حدثت اضطرابات واحتجاجات من جانب الاهلين في جميع انحاء اسكتلندا، اذ ايد بنود الاتحاد الطبقات الحاكمة والتجارية والمهنية الاسكتلندية، غير ان اليعاقبة والطبقات الاجتماعية الاخرى كان لديهم القلق بخصوص الضرائب الذي يتعين عليهم تحملها، وكذلك استياء الكنيسة الاسكتلندية من بنود الاتحاد مع بداية المفاوضات في لندن في بداية عام ١٧٠٦، وازدادت الاحتجاجات على مواد الاتحاد اثناء التصديق عليها في تشرين الاول١٧٠٦، وحدثت مظاهرات عنيفة خارج مبنى البرلمان، وتمكنت القوات من حماية المدينة، واستقر الوضع في ادنبره في تشرين الثاني من نفس العام، ينظر:

Act of Union 1707," Mob unrest and disorder for Scotland ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008,p.13.

(50) Act of Union 1707," Ratification, October 1706 – March 1707 ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008,p.11.

(٥١) السياسيين المستقلين: تجمع سياسي في اسكتلندا عام ١٧٠٠، كان المسؤول عنه المفوض السامي للملكة آن الاولى في البرلمان الاسكتلندي، الذي كان له اثرة في تمرير قانون الاتحاد مع انكلترا عام ١٧٠٧، وبرز دورهم في محادثات عام١٧٠٥، اذ كان مستقلا عن الحزبين حزب المحكمة والدولة الطرف في البرلمان الاسكتلندي، ينظر:

Patrick William & Joseph Riley, The union of England and Scotland: a study in Anglo-Scottish politics of the eighteenth century, Manchester University Press ND, 1978,p. 143.

(52) Act of Union 1707," Ratification, October 1706 - March 1707 ", UK Parliament, op .cit, p.11.

(53)Ibid, p.11; P. J. W. Riley, "The Union of 1707 as an Episode in English Politics". The English Historical Review, 84 (332): 498–527,1969,pp. 523–524.

(54)Ibid, p.11; C. Whatley, The Scots and the Union, Edinburgh, Edinburgh University Press,2006, p. 91.

(55) Act of Union 1707," Westminster debates the Articles ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008, p.12.

(56) Act of Union 1707," Mob unrest and disorder for Scotland ", UK Parliament, op .cit, p.13.

(57) Act of Union 1707," End of the old Scottish Parliament ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008, p.14.

(58) Ibid, p.14.

(59) Act of Union 1707," First Parliament of Great Britain ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008, p.15.

(60) Ibid, p.15.

(61) "1May 1707 – the Union comes into effect". UK Parliament website 2007, Archived from the original on 19 June 2009, p.2; Henry Horwitz, Parliament, Policy and Politics in the Reign of William III. MUP,1986, pp. 10–11.

المصادر:

اولا: الوثائق الغير منشورة (وثائق البرلمان):

-Act of Union 1707," Union of the Crowns", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008.

-Act of Union 1707," Revolution and civil war", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008 .

-Act of Union 1707," Restoration", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008.

-Act of Union 1707," Union between Scotland and England ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008.

-Act of Union 1707," Negotiations for Union 1702 -1703 ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008 .

-Act of Union 1707," The Scottish Parliament in revolt 1703 ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008 .

-Act of Union 1707," Westminster passes the Alien Act 1705", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008 .

-Act of Union 1707," Negotiating the Articles of Union 1705 - 1706", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008.

-Act of Union 1707," The 1706 negotiations", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008 .

-Act of Union 1707," The Articles, constitution and trade", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008 .

-Act of Union 1707," Ratification, October 1706 - March 1707 ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008.

-Act of Union 1707," Westminster debates the Articles ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008

-Act of Union 1707," Mob unrest and disorder for Scotland ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008.

-Act of Union 1707," End of the old Scottish Parliament ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008.

-Act of Union 1707," First Parliament of Great Britain ", UK Parliament, Archived from the original on 15 June 2008.

-"1 May 1707 – the Union comes into effect". UK Parliament website 2007, Archived from the original on 19 June 2009.

ثانيا: الخطب السياسية:

-William was declared King by the Parliament of England on 13 February 1689 and by the Parliament of Scotland on 11 April 1689.

ثالثا: الكتب الوثائقية:

-Lewis, Jayne Elizabeth, The Trial of Mary Queen of Scots: A Brief History with Documents, Boston, Bedford/St. Martin's, 1999.

-Pincus, Steven C. A., England's Glorious Revolution 1688–89: A Brief History with Documents ,Bedford/St. Martin's, 2005.

رابعا: الكتب الانكليزية:

Adamson, John, Oliver Cromwell and the Long Parliament,(n.p),1990. -

-Atkins, Gareth, Making and Remaking Saints in Nineteenth-Century Britain Manchester University Press,1 August 2016،.

Black, J. B., The Reign of Elizabeth: 1558-1603, Oxford: Clarendon, 1945.-

-Blakemore, Richard J. & Murphy, Elaine, The British Civil Wars at Sea, 1638-1653, Boydell and Brewer, Boydell Press,2012.

--Brent, Richard, The Whigs and Protestant Dissent in the Decade of Reform: The Case of Church Rates(1833-1841), Oxford University Press,1987.

-Burt, Caroline, Edward I and the Governance of England 1272-1307, Cambridge UK, Cambridge University Press,2013.

-Horwitz, Henry, Parliament, Policy and Politics in the Reign of William III, MUP,1986.

-James, Murray & Ostwald, Sinnreich, Creating the British way of war: English strategy in the War of the Spanish succession, in Successful Strategies: Triumphing in War and Peace from Antiquity to the Present, Cambridge University Press,2014.

-Jenkins, E., Elizabeth, Elizabeth the Great, New York, Capricorn, 1967.

-Lynch, Michael, Scotland, A New History, Vintage,1992.

Mitchison, Rosalind, A History of Scotland ,Routledge, 2002. -

Morrill, John, Oliver Cromwell and the English Revolution,(n.p),1990.-

-Riley, Patrick & Joseph, William, The union of England and Scotland: a study in Anglo-Scottish politics of the eighteenth century, Manchester University Press ND, 1978.

-Szechi, Daniel, The Jacobites, Britain and Europe 1688 — 1788, Manchester University Press, 1994.

-Tim Harris, Revolution: The Great Crisis of the British Monarchy, 1685-1720, Penguin,2007.

-Weir, Alison, Mary Queen of Scots and the Murder of Lord Darnley, London, Random House,2008.

-Whatley, C., The Scots and the Union, Edinburgh, Edinburgh University Press,2006.

خامسا: الدوريات الانكليزية:

-Riley, P. J. W., "The Union of 1707 as an Episode in English Politics". The English Historical Review, 84 (332): 498–527,1969.

-Hidalgo, Dennis R., "To Get Rich for Our Homeland: The Company of Scotland and the Colonization of the Darién", Colonial Latin .American Historical Review, 10 (3), 2001

-Nimmo, Paul T., & Fergusson, David A. S. , "The established and national Church of Scotland was Reformed and Presbyterian, and dominated the Divinity Faculties of the ancient universities", The Cambridge Companion to Reformed Theology, Cambridge University Press, 26 May 2016

-Stephen, Jeffrey, "Scottish Nationalism and Stuart Unionism", Journal of British Studies, 49 (1, Scottish Special) ,January 2010

سادسا: الصحف الانكليزية:

-Carroll, Rory, "The Sorry Story of How Scotland Lost its 17th Century Empire". The Guardian(11 September 2007).

-Goldsmith, John, "Parliament Week: A Cromwell an Act and Seal from the Cromwell Museum", org.uk Culture24 ,02 November 2011